

# نظام المرافعات الشرعية

١٤٢١ هـ



الرقم : م / ٢١

التاريخ : ١٤٢١/٥/٢٠ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر  
بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناء على البند (ثانياً) من الأمر الملكي المشار إليه.  
وبناء على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر  
بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناء على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام  
مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ  
١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٣/١٤) وتاريخ  
١٤٢١/٤/١٤ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ١١٠ )  
وتاريخ ١٤٢١/٥/١٤ هـ.

رسمنا بما هو آت :

- أولاً . الموافقة على نظام المرافعات الشرعية بالصيغة المرفقة.
- ثانياً . استثناء من الأحكام الواردة في هذا النظام تستمر اللجان المشكلة بموجب الأنظمة والأوامر والقرارات في نظر القضايا الداخلية في اختصاصها حتى يتم تعديل ذلك وفقاً للإجراءات النظامية.
- ثالثاً . على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا»

فهد بن عبدالعزيز



ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٤٨٦١/ب/٢ بتاريخ ١٤٢١/٤/٢١ هـ المشتملة على الأمر السامي رقم (٥٣٠٩) وتاريخ ١٤٢٠/٤/٨ هـ القاضي بدراسة مشروع نظام المرافعات الشرعية في مجلس الشورى وأن يشترك في جلسات اللجنة المختصة بدراسة مندوب من مجلس القضاء الأعلى لتقديم ملاحظات المجلس بشأنه .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٣/١٤) وتاريخ ١٤٢١/٤/١٤ هـ .  
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٦١) وتاريخ ١٤٢١/٤/٢٩ هـ .

وبعد الاطلاع على مذكرة هيئة الخبراء رقم (١٣٩) وتاريخ ١٤٢١/٥/١٢ هـ .  
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٧٦) وتاريخ ١٤٢١/٥/١٤ هـ .

يقرر ما يلي :

- ١ - الموافقة على نظام المرافعات الشرعية بالصيغة المرفقة .
- ٢ - استثناء من الأحكام الواردة في هذا النظام تستمر اللجان المشكلة بموجب الأنظمة والأوامر والقرارات في نظر القضايا الداخلة في اختصاصها حتى يتم تعديل ذلك وفقاً للإجراءات النظامية .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

رئيس مجلس الوزراء



## نظام المرافعات الشرعية

### الباب الأول

### أحكام عامة

#### المادة الأولى :

تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة، وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام.

#### المادة الثانية:

تسري أحكام هذا النظام على الدعاوى التي لم يفصل فيها، والإجراءات التي لم تتم قبل نفاذه، ويستثنى من ذلك ما يأتي:

أ - المواد المعدلة للاختصاص بالنسبة للدعاوى المرفوعة قبل نفاذ هذا النظام.

ب - المواد المعدلة للمواعيد بالنسبة للميعاد الذي بدأ قبل نفاذ هذا النظام.

ج - النصوص المنشئة أو الملغية لطرق الاعتراض بموجب هذا النظام بالنسبة للأحكام النهائية التي صدرت قبل نفاذ هذا النظام.

#### المادة الثالثة:

كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً في ظل نظام معمول به يبقى صحيحاً ، ما لم ينص على غير ذلك في هذا النظام.





الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
التوايح \_\_\_\_\_

#### المادة الرابعة:

لا يقبل أي طلب أو نفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة مشروعة، ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه. وإذا ظهر للقاضي أن الدعوى صورية كان عليه رفضها، وله الحكم على المدعي بنكال.

#### المادة الخامسة:

تقبل الدعوى من ثلاثة على الأقل من المواطنين في كل ما فيه مصلحة عامة إذا لم يكن في البلد جهة رسمية مسئولة عن تلك المصلحة.

#### المادة السادسة:

يكون الإجراء باطلاً إذا نص النظام على بطلانه، أو شابه عيب تخلف بسببه الغرض من الإجراء، ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق للغاية من الإجراء.

#### المادة السابعة:

يجب أن يحضر مع القاضي في الجلسات وفي جميع إجراءات الدعوى كاتب يحرر المحضر ويوقعه مع القاضي، وإذا تعذر حضور الكاتب فللقاضي تولي الإجراء وتحرير المحضر.

#### المادة الثامنة:

لا يجوز للمحضرين ولا للكتابة وغيرهم من أعوان القضاة أن يباشروا عملاً يدخل في حدود وظائفهم في الدعاوى الخاصة بهم أو بأزواجهم أو بأقاربهم أو أصهارهم حتى الدرجة الرابعة، وإلا كان هذا العمل باطلاً.





#### المادة التاسعة:

ت حسب المدد والمواعيد المنصوص عليها في هذا النظام حسب تقويم أم  
القرى. ويعتبر غروب شمس كل يوم نهايته.

#### المادة العاشرة:

يقصد بمحل الإقامة في تطبيق أحكام هذا النظام المكان الذي يقطنه  
الشخص على وجه الاعتقاد. وبالنسبة للبدو الرحل يعد محل إقامة الشخص  
المكان الذي يقطنه عند إقامة الدعوى. وبالنسبة للموقوفين والسجناء يعد محل  
إقامة الشخص المكان الموقوف أو المسجون فيه.

ويجوز لأي شخص أن يختار محل إقامة خاصاً يتلقى فيه الإخطارات  
والتبليغات التي توجه إليه بشأن مواضيع أو معاملات معينة بالإضافة إلى  
محل إقامته العام.

#### المادة الحادية عشرة :

لا يجوز نقل أي قضية رفعت بطريقة صحيحة لمحكمة مختصة إلى  
محكمة أو جهة أخرى قبل للحكم فيها.

#### المادة الثانية عشرة:

يتم التبليغ بواسطة المحضرين بناء على أمر القاضي أو طلب الخصم  
أو إدارة المحكمة، ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بمتابعة الإجراءات وتقديم  
أوراقها للمحضرين لتبليغها، ويجوز التبليغ بواسطة صاحب الدعوى إذا طلب  
ذلك.





### المادة الثالثة عشرة:

لا يجوز إجراء أي تبليغ أو تنفيذ في محل الإقامة قبل شروق الشمس ولا بعد غروبها، ولا في أيام العطل الرسمية، إلا في حالات الضرورة وبإذن كتابي من القاضي.

### المادة الرابعة عشرة:

يجب أن يكون التبليغ من نسختين متطابقتين، إحداها أصل، والأخرى صورة، وإذا تعدد من وجه إليهم تعين تعدد الصور بقرع عندهم.

ويجب أن يشتمل التبليغ على ما يأتي:

أ - موضوع التبليغ، وتاريخه باليوم والشهر، والسنة، والساعة التي تم فيها.

ب - الاسم الكامل لطالب التبليغ، ومهنته، أو وظيفته، ومحل إقامته، والاسم الكامل لمن يمثل، ومهنته أو وظيفته، ومحل إقامته.

ج - الاسم الكامل لمن وجه إليه التبليغ، ومهنته أو وظيفته، ومحل إقامته، فإن لم يكن محل إقامته معلوماً وقت التبليغ فأخر محل إقامة كان له.

د - اسم المحضر والمحكمة التي يعمل لديها.

هـ - اسم من سلمت إليه صورة ورقة التبليغ، وصفته، وتوقيعه على أصلها، أو إثبات امتقاعه وسببه.

و - توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة.

### المادة الخامسة عشرة:

يسلم المحضر صورة التبليغ إلى من وجه إليه في محل إقامته أو عمله إن وجد، وإلا فيسلمها إلى من يوجد في محل إقامته من الساكنين معه من أهله





وأقاربه وأصحابه أو من يوجد ممن يعمل في خدمته، فإذا لم يوجد منهم أحد أو امتنع من وجد عن التسلم فيسلم الصورة حسب الأحوال إلى عمدة الحي أو قسم الشرطة أو رئيس المركز أو شيخ القبيلة الذين يقع محل إقامة الموجه إليه التبليغ في نطاق اختصاصهم حسب الترتيب السابق.

وعلى المحضر أن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل التبليغ، وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الصورة للجهة الإدارية أن يرسل إلى الموجه إليه التبليغ في محل إقامته أو عمله خطاباً - مسجلاً مع إشعار بالتسلم - يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى الجهة الإدارية.

المادة السادسة عشرة:

على مراكز الشرطة وعمد الأحياء أن يساعدوا محضر المحكمة على أداء مهمته في حدود الاختصاص.

المادة السابعة عشرة:

يكون التبليغ نظامياً متى سلم إلى شخص من وجه إليه ولو في غير محل إقامته أو عمله.

المادة الثامنة عشرة:

يكون تسليم صورة التبليغ على النحو الآتي:

- أ - ما يتعلق بالأجهزة الحكومية إلى رؤسائها أو من ينوب عنهم.
- ب - ما يتعلق بالأشخاص ذوي الشخصية المعنوية العامة إلى مديرها أو من يقوم مقامهم أو من يمثلهم .
- ج - ما يتعلق بالشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة إلى مديرها أو من يقوم مقامهم أو من يمثلهم .







- د - ما يتعلق بالشركات والمؤسسات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في المملكة إلى مدير الفرع أو من ينوب عنه أو للوكيل أو من ينوب عنه.
- هـ - ما يتعلق برجال القوات المسلحة ومن في حكمهم إلى المرجع المباشر لمن وجه إليه التبليغ.
- و - ما يتعلق بالبحارة وعمل السفن إلى القبطان .
- ز - ما يتعلق بالمحجور عليهم إلى الأوصياء أو الأولياء حسب الأحوال.
- ح - ما يتعلق بالمسجونين والموقوفين إلى المدير في السجن أو محل التوقيف.
- ط - ما يتعلق بمن ليس له محل إقامة معروف أو محل إقامة مختار في المملكة إلى وزارة الداخلية بالطرق الإدارية المتبعة لإعلانه بالطريقة المناسبة.

#### المادة التاسعة عشرة:

في جميع الحالات المنصوص عليها في المادة السابقة إذا امتنع المراد تبليغه أو من ينوب عنه من تسلم الصورة أو من التوقيع على أصلها بالتسلم فعلى المحضر أن يثبت ذلك في الأصل والصورة، وتسلم الصورة للإمارة التي يقع في دائرة اختصاصها محل إقامة الموجه إليه التبليغ أو الجهة التي تعينها الإمارة.

#### المادة العشرون:

إذا كان محل إقامة الموجه إليه التبليغ في بلد أجنبي فترسل صورة التبليغ إلى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية، ويكتفى بالرد الذي يفيد وصول الصورة إلى الموجه إليه التبليغ.





#### المادة الحادية والعشرون:

إذا كان محل التبليغ داخل المملكة خارج نطاق اختصاص المحكمة  
فترسل الأوراق المراد تبليغها من رئيس هذه المحكمة أو قاضيتها إلى رئيس  
أو قاضي المحكمة التي يقع التبليغ في نطاق اختصاصها.

#### المادة الثانية والعشرون:

تضاف مدة ستين يوماً إلى المواعيد المنصوص عليها نظاماً لمن يكون  
محل إقامته خارج المملكة.

#### المادة الثالثة والعشرون:

إذا كان الميعاد مقترناً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم  
الإعلان أو اليوم الذي حدث فيه الأمر للمعتبر في نظر النظام مجرباً  
للميعاد، وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان يجب أن يحصل  
فيه الإجراء، أما إذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز  
حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد. وإذا كان الميعاد  
مقترناً بالساعات كان حساب الساعة التي يبدأ فيها والساعة التي ينقضي فيها  
على الوجه المتقدم.

وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية أمتد إلى أول يوم عمل بعدها .

كتاب فقهي

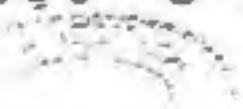
الاختصاص

الفصل الأول

الاختصاص الدولي

#### المادة الرابعة والعشرون:

تختص محاكم المملكة بنظر الدعاوى التي ترفع على السعودي ولو لم





الرقم  
التاريخ  
القوانين

يكن له محل إقامة عام أو مختار في المملكة فيما عدا الدعاوى العينية المتعلقة  
بعقل واقع خارج المملكة .

المادة الخامسة والعشرون:

تختص محاكم المملكة بنظر الدعاوى التي ترفع على غير السعودي  
الذي له محل إقامة عام أو مختار في المملكة فيما عدا الدعاوى العينية  
المتعلقة بعقل خارج المملكة .

المادة السادسة والعشرون:

تختص محاكم المملكة بنظر الدعاوى التي ترفع على غير السعودي  
الذي ليس له محل إقامة عام أو مختار في المملكة في الأحوال الآتية :  
أ - إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في المملكة أو بالتزام تعتبر  
المملكة محل نشوئه أو تنفيذه .

ب - إذا كانت الدعوى متعلقة بإفلاس أشهر في المملكة.

ج - إذا كانت الدعوى على أكثر من واحد وكان لأحدهم محل إقامة في  
المملكة.

المادة السابعة والعشرون:

تختص محاكم المملكة بالنظر في الدعاوى المقامة على المسلم غير  
السعودي الذي ليس له محل إقامة عام أو مختار في المملكة، وذلك في  
الأحوال الآتية:

أ - إذا كانت الدعوى معارضة في عقد زواج يراد إبطاله في المملكة.

ب - إذا كانت الدعوى بطلب الطلاق أو فسخ عقد الزواج وكانت مرفوعة  
من الزوجة السعودية أو التي فتت جسيبتها بسبب الزواج متى كانت





الرقم

التاريخ

المواضع

أي منيما مقيمة في المملكة، أو كانت الدعوى مرفوعة من  
الروحة غير السعودية المقيمة في المملكة على روجها الذي  
كان له محل إقامة فيها متى كان اللروح قد هجر روجته  
وجعل محل إقامته في الخارج أو كان قد أبعد من أراضي المملكة .

ج إذا كانت الدعوى بطلب بقة وكان المطلوب له البقة مقيماً في  
المملكة.

د - إذا كانت الدعوى بشأن نسب صغير في المملكة، أو كانت متعلقة  
بمسألة من مسائل الولاية على النص أو المال متى كان للقاصر أو  
المطلوب الحجر عليه محل إقامة في المملكة

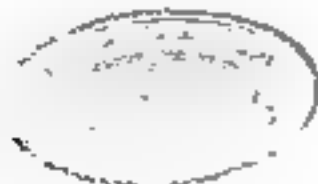
هـ - إذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل لأحوال الشخصية الأخرى  
وكان المدعي سعودياً أو كان غير سعودي مقيماً في المملكة، وذلك إذا  
لم يكن للمدعى عليه محل إقامة معروف في الخارج.

المادة الثامنة والعشرون:

فيما عدا الدعاوى العينية المتعلقة بعقار خارج المملكة تختص محاكم  
المملكة بالحكم في الدعوى إذا قبل المتاعيل ولايتها ولو لم تكن داخلية فسي  
احتصاصها.

المادة التاسعة والعشرون:

تختص محاكم المملكة باتحاد التاير التحفظية والوقتية التي تنفذ في  
المملكة ولو كانت غير محتصة بالدعوى الأصلية.





### المادة الثلاثون:

اختصاص محاكم المملكة بمتبع الاختصاص بنظر المسائل الأولية والطلبات العارضة على الدعوى الأصلية، وكذا بنظر كل طلب يرتبط بهذه الدعوى ويقتضي حسن سير العدالة أن ينظر معها.

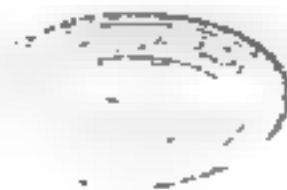
### الفصل الثاني

### الاختصاص النوعي

### المادة الحادية والثلاثون :

من غير إحلال بما يقضي به نظام ديوان المطالم ، وبما للمحاكم العامة من اختصاص في نظر الدعوى المعقرية ، تختص المحاكم الجبرية بالحكم في الدعوى الآتية :-

- أ- دعوى منع التعرض للحيارة ودعوى استردادها.
  - ب- الدعوى التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف ريال ، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تقدير قيمة الدعوى .
  - ج- الدعوى المتعلقة بعقد إيجار لا تزيد الأجرة فيه على ألف ريال في الشهر بشرط ألا تتضمن المطالبة بما يريد على عشرة آلاف ريال.
  - د- الدعوى المتعلقة بعقد عمل لا تزيد الأجرة أو الراتب فيه على ألف ريال في الشهر بشرط ألا تتضمن المطالبة بما يريد على عشرة آلاف ريال .
- ويجوز عند الاقتضاء تعديل المبالغ المذكورة في الفقرات ب ، ج ، د من هذه المادة وذلك بقرار من مجلس القضاء الأعلى بهيئته العامة بناء على اقتراح من وزير العدل .





### المادة الثانية والثلاثون:

من غير إخلال بما يقضي به نظام ديوان المطالم ، تختص المحاكم العامة بجميع الدعاوى الخارجة عن اختصاص المحاكم الجزئية، ولها على وجه الخصوص النظر في الأمور الآتية :-

- أ - جميع الدعاوى الجزئية المتعلقة بالعقار .
- ب - إصدار حجج الاستحكام، وإثبات الوقف، وسماع الإقرار به ، وإثبات الزواج ، والوصية ، والطلاق ، والخلع ، والنسب ، والوفاة ، وحصر الورثة .
- ج - إقامة الأوصياء ، والأولياء ، والنظر ، والإنس لهم في التصرفات التي تستوجب إذن القاضي ، وعزلهم عند الانقضاء .
- د - فرض النفقة وإسقاطها .
- هـ - تزويج من لا ولي لها من النساء .
- و - الحجر على السفهاء والمعتبين .

### المادة الثالثة والثلاثون:

تختص المحكمة العامة بجميع الدعاوى والقضايا الداخلة في اختصاص المحكمة الجزئية في البلد الذي لا يوجد فيه محكمة جزئية .

### الفصل الثالث

### الاختصاص المحلي

### المادة الرابعة والثلاثون:

تقام الدعوى في المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة المدعى عليه ، فإن لم يكن له محل إقامة في المملكة فيكون الاختصاص





الرقم

التاريخ

التوايح

للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة المدعي ، وإذا تعدد المدعي عليهم كان الاختصاص للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة الأكثرية ، وفي حال التساوي يكون المدعي بالخيار في إقامة الدعوى أمام أي محكمة يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة أحدهم.

المادة الخامسة والثلاثون:

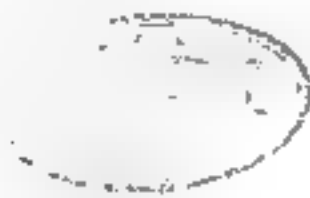
مع النفي بأحكام الاختصاص المقررة لديوان المطالم تقام الدعوى على أجهزة الإدارة الحكومية في المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها المقرر الرئيس لها ، ويجوز رفع الدعوى إلى المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها فرع الجوار الحكومي في المسائل المتعلقة بذلك الفرع.

المادة السادسة والثلاثون:

تقام الدعوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات القائمة أو التي في دور التصفية أو المؤسسات الخاصة في المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مركز إدارتها ، سواء كانت الدعوى على الشركة أو الجمعية أو المؤسسة ، أو من الشركة أو الجمعية أو المؤسسة على أحد الشركاء أو الأعضاء ، أو من شريك أو عضو على آخر ، ويجوز رفع الدعوى إلى المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة ، وذلك في المسائل المتعلقة بهذا الفرع .

المادة السابعة والثلاثون:

استثناء من المادة الرابعة والثلاثين يكون للمدعي بالنفقة الجوار في إقامة دعواه في المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة المدعي عليه أو للمدعي .





### المادة الثامنة والثلاثون:

تعد المدينة أو القرية نطاقاً محلياً للمحكمة الموحدة بها ، وعدد تعدد المحاكم فيها يحدد وزير العدل النطاق المحلي لكل منها بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الأعلى ، وتتبع القرى التي ليس بها محاكم محكمة أقرب بلدة إليها ، وعدد التنازع على الاحتصاص المحلي - إيجابياً أو سلبياً - تحال الدعوى إلى محكمة التمييز للبت في موضوع التنازع .

### الباب الثالث

### رفع الدعوى وقبدها

### المادة التاسعة والثلاثون:

ترفع الدعوى إلى المحكمة من المدعي بصحيفة تودع لدى المحكمة من أصل وصور بعدد المدعى عليهم .

ويجب أن تشمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية :-

أ - الاسم الكامل للمدعي ، ومهنته أو وظيفته ، ومحل إقامته ، وسجله المدني ، والاسم الكامل لمن يمثله ، ومهنته أو وظيفته ، ومحل إقامته إن وجد .

ب - الاسم الكامل للمدعى عليه ، ومهنته أو وظيفته ومحل إقامته ، فإن لم يكن له محل إقامة معلوم فأحر محل إقامة كان له

ج - تاريخ تقديم الصحيفة .

د - المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .

هـ - محل إقامة محار للمدعي في البلد التي بها مقر المحكمة إن لم يكن له محل إقامة فيها .

و - موضوع الدعوى ، وما يظنه المدعي ، وأسانيده







### المادة الأربعون:

ميعاد الحضور أمام المحكمة العامة ثمانية أيام على الأقل من تاريخ تبليغ صحيفة الدعوى ، ويجوز في حالة الضرورة نقص هذا الميعاد إلى أربع وعشرين ساعة . وميعاد الحضور أمام المحكمة الجزئية ثلاثة أيام ، ويجوز في حالة الضرورة نقص هذا الميعاد إلى ساعة ، بشرط أن يحصل التبليغ للمحکم نفسه في حالتي نقص الميعاد ، ويكره نقص الميعاد في الحالتين بإذن من القاضي ، أو رئيس المحكمة المدعومة إليها الدعوى .

### المادة الحادية والأربعون:

على المدعى عليه في جميع الدعاوى عدا المستعجلة والتي أنقص ميعاد الحضور فيها أن يودع لدى المحكم مذكرة بتفاعة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل أما محاكم العامة ، ويوم واحد على الأقل أمام المحاكم الجزئية.

### المادة الثانية والأربعون:

يقيد الكاتب المحتص بالدعوى في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بعد أن يثبت بحضور المدعي ، من يمثله تاريخ الجلسة المحددة لنظرها في أصل الصحيفة ، وصورها عنه في اليوم التالي على الأكثر أن يعلم أصل الصحيفة وصورها إلى المدعى أو المدعي - المدعى - لتبليغها ورد الأصل إلى إدارة المحكمة

### المادة الثالثة والأربعون:

يقوم المحضر أو المدعي حسب الأحوال بتبليغ صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه قبل تاريخ الجلسة ، وبمقدار ميعاد الحضور





#### المادة الرابعة والأربعون:

لا يترتب على عدم مراعاة الميعاد المقرر في المادة السابقة أو عدم مراعاة ميعاد الحضور بطلان صحيفة الدعوى ، وذلك من غير إحلال بحق الموجه إليه التبليغ في التأجيل لاستكمال الميعاد

#### المادة الخامسة والأربعون:

إذا حصر المدعي والمدعى عليه أمام المحكمة من تلقاء نفسيهما - ولو كانت الدعوى خارج اختصاصها المكاني - وطلبا سماع حصومتها وتسمع المحكمة الدعوى في الحال إن أمكن وإلا حددت لها جلسة أخرى

#### المادة السادسة والأربعون:

إذا عينت المحكمة جلسة لشخصين متداعيين ، ثم حضرا في غير الوقت المعين وطلبا النظر في حصومتها ، فعليها أن تحجب هذا الطلب إن أمكن.

### الباب الرابع

### حضور الخصوم وغيابهم

### الفصل الأول

### الحضور والتوكيل في الخصومة

#### المادة السابعة والأربعون:

في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو من ينوب عنهم ، فإذا كان النائب وكيلًا تعين كونه معن له حق التوكيل حسب النظام.





### المادة الثامنة والأربعون:

يجب على الوكيل أن يقرر حضوره عن موكله ، وأن يودع وثيقة وكالته لدى الكاتب المحتص ، والمحكمة أن ترخص للوكيل عند الضرورة بإيداع الوثيقة في ميعاد تحدده ، على ألا يتجاوز ذلك أول جلسة للمرافعة ، ويجوز أن يثبت التوكيل في الجلسة بتقرير يدون في محضرها ، ويوقعه الموكل أو يبصمه بأيامه.

### المادة التاسعة والأربعون:

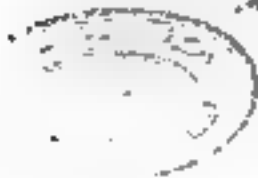
كل ما يقرره الوكيل في حضور الموكل يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه ، إلا إذا بقاء أثناء نظر القضية في الجلسة نفسها ، وإذا لم يحضر الموكل فلا يصح من الوكيل الإقرار بالحق المدعى به ، أو التنازل ، أو الصلح ، أو قبول التمسك ، أو توجيهها ، أو ردها ، أو ترك الخصومة ، أو التنازل عن الحكم - كلياً أو جزئياً - ، أو عن طريق من طرق الطعن فيه ، أو رفع الحجر ، أو ترك الرهن مع بقاء الدين ، أو الإدعاء بالتزوير ما لم يكن مفوضاً تفويضاً خاصاً في الوكالة.

### المادة الخمسون:

لا يحول اعتزال الوكيل أو عرله بعير موافقة المحكمة دون سير الإجراءات إلا إذا أبلغ الموكل خصمه بتعيين بديل عن الوكيل المعتزل أو المعزول أو بعزمه على مباشرة الدعوى بنفسه.

### المادة الحادية والخمسون:

إذا ظهر للمحكمة من أحد الوكلاء كثرة الاستمهالات بحجة سؤال موكله بقصد المماطلة فلها حق طلب الموكل بالذات لإنعام المرافعة.





### المادة الثانية والخمسون:

لا يجوز للقاضي ولا للمدعي العام ولا لأحد من العاملين في المحاكم أن يكون وكيلًا عن الخصوم في الدعوى ولو كانت مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع لها ، ولكن يجوز لهم ذلك عن أرواحهم وأصولهم وفروعهم ومن كان تحت ولايتهم شرعاً .

### الفصل الثاني

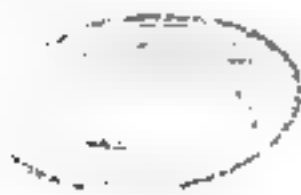
### غياب الخصوم أو أحدهم

### المادة الثالثة والخمسون:

إذا غاب المدعي عن جلسة من جلسات المحاكمة ولم يتقدم بعدر تقبله المحكمة تشطب الدعوى ، وله بعد ذلك أن يطلب استمرار النظر فيها حسب الأحوال ، وفي هذه الحالة تحدد المحكمة جلسة لنظرها وتبلغ بذلك المدعي عليه ، فإذا غاب المدعي ولم يتقدم بعدر تقبله المحكمة تشطب الدعوى ولا تسمع بعد ذلك إلا بقرار يصدره مجلس القضاء الأعلى ببيئته الدائمة .

### المادة الرابعة والخمسون:

في الحالتين المنصوص عليهما في المادة السابقة إذا حضر المدعي عليه في الجلسة التي غاب عنها المدعي وله أن يطلب من المحكمة عدم شطب الدعوى والحكم في موضوعها إذا كانت صالحة للحكم فيها ، وفي هذه الحالة على المحكمة أن تحكم فيها وبعد هذا الحكم غيابياً في حق المدعي





الرقم \_\_\_\_\_  
 التاريخ \_\_\_\_\_  
 المراجع \_\_\_\_\_

#### المادة الخامسة والخمسون:

إذا غاب المدعى عليه عن الجلسة الأولى فيؤجل النظر في القضية إلى جلسة لاحقة يبلغ بها المدعى عليه ، فإن غاب عن هذه الجلسة أو غاب عن جلسة أخرى دون عذر قبله المحكمة فتحكم للمحكمة في القضية ، وبعد حكمها في حق المدعى عليه غيابياً ما لم يكن غيابه بعد قفل باب المرافعة في القضية فيعد الحكم حضورياً.

#### المادة السادسة والخمسون:

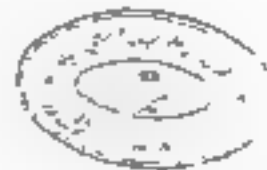
إذا تعدد المدعى عليهم ، وكان بعضهم قد أعلن لشخصه وبعضهم الآخر لم يعلن لشخصه ، وتعيوا جميعاً أو تعيب من لم يعلن لشخصه ، وجب على المحكمة في غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة تالية يعلن المدعي بها من لم يعلن لشخصه من العائنين ، وبعد الحكم في الدعوى حكماً حضورياً في حق المدعى عليهم جميعاً.

#### المادة السابعة والخمسون:

في تطبيق الأحكام السابقة لا يعد غياباً من حصر قبل الميعاد المصدد لانتهاء الجلسة بثلاثين دقيقة ، على أنه إذا حصر والجلسة لازالت مدعدة فيعد حاصراً.

#### المادة الثامنة والخمسون:

يكون للمحكوم عليه غيابياً خلال المدة المقررة في هذا النظام المعارضة في الحكم لدى المحكمة التي أصدرته ، ويجوز له أن يطلب من المحكمة الحكم على وجه المراجعة بوقف نفاذ الحكم مؤقتاً. ويوقف نفاذ الحكم العياني





إذا صدر حكم من المحكمة يوقف نفاذه أو صدر حكم منها معارض للحكم  
الغيابي يقضي بإلغائه.

### الباب الخامس إجراءات الجلسات ونظامها الفصل الأول إجراءات الجلسات

#### المادة التاسعة والخمسون:

على كاتب الصبب أن يعد لكل يوم قائمة بالادعوى التي تعرض فيه  
مرتبة بحسب الساعة المعينة لنظرها ، وبعد عرض القائمة على القاضي تعلق  
صورتها في اللوحة المعدة لذلك على باب قاعة المحكمة قبل بدء الدوام.  
المادة الستون:

يبدأ على الخصوم في الساعة المعينة لنظر قضيتهم.

#### المادة الحادية والستون:

تكون المرافعة عطية إلا إذا رأى القاضي من تلقاء نفسه أو بناء على  
طلب أحد الخصوم إجراءها سرا محافظة على النظام، أو مراعاة لسلوك  
العام، أو لحرمة الأسرة.

#### المادة الثانية والستون:

تكون المرافعة شفوية، على أن ذلك لا يمنع من تقديم الأقوال أو الدفوع  
في مذكرات مكتوبة تتبادل صورها بين الخصوم، ويحفظ أصلها في ملف





الرقم  
التاريخ  
التوايح

القضية مع الإشارة إليها في الصبط، وعلى المحكمة أن تعطي الخصوم المهل المناسبة للاطلاع على المستندات والرد عليها كلما اقتضت الحال ذلك.  
المادة الثالثة والمستون:

على القاصي أن يسأل المدعي عما هو لازم لتحرير دعواه قبل استجواب المدعي عليه، وليس له ردها لتحريرها ولا السير فيها قبل ذلك  
المادة الرابعة والمستون:

إذا امتنع المدعي عليه عن الجواب كلياً، أو أجاب بجواب غير ملائق لدعوى أو كرر عليه القاصي طلب الجواب الصحيح ثلاثاً في الجلسة نفسها، وإذا أصر على ذلك عذراً مأكلاً بعد إنذاره، وأجرى في القضية ما يقتضيه الوجه الشرعي

المادة الخامسة والمستون:

إذا دفع أحد الطرفين بدفع صحيح وطلب الجواب من الطرف الآخر واستهل لأجله فللقاصي إيماله متى رأى ضرورة ذلك، على أنه لا يجوز تكرار المهلة لجواب واحد إلا لعذر شرعي يقبله القاصي.

المادة السادسة والمستون:

يقفل باب المرافعة بمجرد انتهاء الخصوم من مرافعتهم، ومع ذلك فالمحكمة قبل النطق بالحكم أن تقرر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم فتح باب المرافعة وإعادة قيد الدعوى في جدول الجلسات، وذلك لأسباب مبررة.



الملك عبدالعزيز بن عبدالعزيز آل سعود  
رئيس المحكمة العليا



الرقم .....  
التاريخ .....  
التوايح .....

### المادة السابعة والستون:

للخصوم أن يطلبوا من المحكمة في أي حال تكون عليها الدعوى تدوين ما انفقوا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك في محضر المحاكمة، وعلى المحكمة إصدار حكم بذلك.

### المادة الثامنة والستون:

يقوم كاتب الصبب - تحت إشراف القاضي - بتدوين وقائع المرافعة في دفتر الصبب، ويذكر تاريخ وساعة افتتاح كل مرافعة، وساعة اختتامها، واسم القاضي، وأسماء المتخاصمين، أو وكلائهم، ثم يوقع عليه القاضي وكاتب الصبب ومن ذكرت أسماءهم فيه، فإن امتنع أحدهم عن التوقيع أثبت القاضي ذلك في ضبط الجلسة.

## الفصل الثاني

### نظام الجلسة

### المادة التاسعة والستون:

صبيب الجلسة وإدارتها موطان برئيسها، وله في سبيل ذلك أن يجرع من قاعة الجلسة من يحل بنظامها، فإن لم يعتل كس للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه مدة لا تزيد على أربع وعشرين ساعة، ويكون حكمها نهائياً، وللمحكمة أن ترجع عن ذلك الحكم.

### المادة السبعون:

الرئيس هو الذي يتولى توجيه الأسئلة إلى الخصوم والشهود، وللأعضاء المشتركين معه في الجلسة والخصوم أن يطلبوا منه توجيه ما يريدون توجيهه من أسئلة متصلة بالدعوى.







## الباب السادس

### الدفع والإبطال والتدخل والطلبات العارضة

#### الفصل الأول

##### الدفع

##### المادة الحادية والمبعون:

الدفع يبطلان صحيفة الدعوى أو بعدم الاختصاص المحلي أو بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام النزاع ذاته أمامها أو لقيام دعوى أخرى مرتبطة بها يجب إيلاؤه قبل أي طلب أو دفاع في الدعوى ، وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها.

##### المادة الثانية والمبعون:

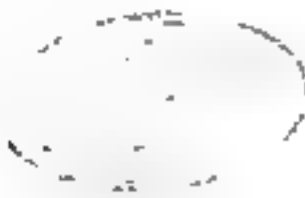
الدفع بعدم اختصاص المحكمة النوعي، أو الدفع به بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، وكذا الدفع بعدم سماع الدعوى تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها، ويجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى.

##### المادة الثالثة والمبعون:

تحكم المحكمة في هذه الدفع على استقلال ، ما لم تقرر ضمه إلى موضوع الدعوى، و عندئذ تبين ما حكمت به في كل من الدفع والموضوع.

##### المادة الرابعة والمبعون:

يجب على المحكمة إذا حكمت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة وتعلم الخصوم بذلك.





الفصل الثاني  
الإخلال والتدخل

المادة الخامسة والسبعون:

للحصم أن يطلب من المحكمة أن تتدخل في الدعوى من كان يصح  
لخصامه فيها عدد رفعا، وتتبع في اختصاصه الأوصاف المعتادة في التكليف  
بالحضور، وتحكم المحكمة في موضوع طلب الإخلال والدعوى الأصلية  
بحكم واحد كلما أمكن ذلك، وإلا فصلت المحكمة في موضوع طلب الإخلال  
بعد الحكم في الدعوى الأصلية.

المادة السادسة والسبعون:

للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بإحلال من ترى إحلاله في الحالات  
الآتية:-

- أ - من تربطه بأحد الخصوم رابطة تضامن أو حق أو التزام لا يقبل  
التجزئة.
- ب - الورث مع المدعي أو المدعى عليه، أو الشريك على الشيوخ لأي  
مهما إذا كانت الدعوى متعلقة بالتركة في الحالة الأولى، أو بالشيوخ  
في الحالة الثانية.
- ج - من قد يصار بقيام الدعوى أو بالحكم فيها إلا يدت للمحكمة دلائل  
جدية على التواطؤ، أو العثر، أو التفتير من جانب الخصوم.  
وتعين المحكمة ميعاداً لحضور من تأمر بإحلاله، وتتبع الأوصاف المعتادة  
في التكليف بالحضور.





### المادة السابعة والسبعون:

يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى متصفاً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى، ويكون التدخل بصحيفة تبليغ للخصوم قبل يوم الجلسة، أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضورهم، ويثبت في محضرها، ولا يقبل التدخل بعد إقفال باب المرافعة.

### الفصل الثالث

#### الطلبات العارضة

### المادة الثامنة والسبعون:

تقدم الطلبات العارضة من المدعي أو المدعى عليه بصحيفة تبليغ للخصوم قبل يوم الجلسة، أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم، ويثبت في محضرها، ولا تقبل الطلبات العارضة بعد إقفال باب المرافعة.

### المادة التاسعة والسبعون:

للمدعي أن يقدم من الطلبات العارضة ما يأتي:-

- أ - ما يتصل بتصحيح الطلب الأصلي، أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبين بعد رفع الدعوى.
- ب - ما يكون مكملاً للطلب الأصلي، أو مترتباً عليه، أو متصلاً به اتصالاً لا يقبل للتجزئة.
- ج - ما يتضمن إضافة أو تغييراً في سبب الدعوى مع إبقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله.
- د - طلب الأمر بإجراء تحفظي أو وقفي.





هـ- ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالطلب الأصلي.

المادة الثمانون:

للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة ما يأتي:-

أ - طلب المقاصة القضائية.

ب - طلب الحكم له بتعويض عن ضرر لحقه من الدعوى الأصلية، أو من إجراء فيها.

ج - أي طلب يترتب على إجابته ألا يحكم للمدعي بطلباته كلها أو بعضها، أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه.

د - أي طلب يكون متصلاً بالدعوى الأصلية اتصالاً لا يقبل التجزئة.

هـ - ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالدعوى الأصلية.

المادة الحادية والثمانون:

تحكم المحكمة في موضوع الطلبات العارضة مع الدعوى الأصلية كما

أمكن ذلك، وإلا استبقت الطلب العارض للحكم فيه بعد تحقيقه.

الباب السابع

وقف الخصومة وانقطاعها وتركها

الفصل الأول

وقف الخصومة

المادة الثانية والثمانون:

يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة

لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ إقرار المحكمة اتفاقهم، ولا يكون لهذا

الوقف أثر في أي ميعاد حتمي قد حدده النظام لإجراء ما.





وإذا لم يعاود الخصوم للمعير في الدعوى في العشرة الأيام التالية لنهاية  
الأجل عد المدعي تاركاً دعواه.

المادة الثالثة والثمانون:

إذا رأت المحكمة تعليق حكمها في موضوع الدعوى على الفصل في  
مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم فتأمر بوقف الدعوى، وبمجرد زوال سبب  
التوقف يكون للخصوم طلب السير في الدعوى.

### الفصل الثاني

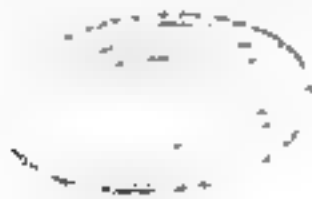
### انقطاع الخصومة

المادة الرابعة والثمانون:

ما لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها قبل سير الخصومة  
يقطع براءة أحد الخصوم، أو يفقد أهلية الخصومة، أو يزول صفة النيابة  
عن من كان يشر الخصومة عنه، على أن سير الخصومة لا يقطع بانتهاء  
الوكالة، وللمحكمة أن تمنح أجلاً مناسباً للموكل إذا كان قد بانر فمين وكيله  
جديداً خلال الخمسة عشر يوماً من انتهاء الوكالة الأولى، أما إذا تهيأت  
الدعوى للحكم فلا تقطع الخصومة، وعلى المحكمة الحكم فيها.

المادة الخامسة والثمانون:

تعد الدعوى ميأة للحكم في موضوعها إذا أبدى الخصوم أقوالهم  
وطبائهم الحتمية في جلسة المرافعة قبل وجود سبب الانقطاع.





الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
التوقيع \_\_\_\_\_

### المادة السابعة والثمانون:

يترتب على انقطاع الحصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم ، وبطلان جميع الإجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع.

### المادة السابعة والثمانون:

يستأنف السير في الدعوى بناء على طلب أحد الخصوم بتكليف يباع حسب الأصول إلى من يحلف من قام به سبب الانقطاع، أو إلى الخصم الآخر، وكذلك يستأنف السير في الدعوى إذا حضر الجلمة المحددة للنظر بها حلف من قام به سبب الانقطاع.

### الفصل الثالث

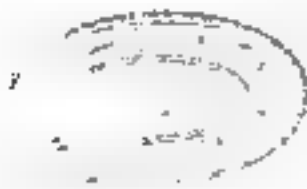
### ترك الخصومة

### المادة الثامنة والثمانون:

يجوز للمدعي ترك الخصومة بتلخيص يوجه لخصمه، أو تقرير منه لدى الكاتب المحتص بالمحكمة، أو بيان صريح في مذكرة موقع عليها منه، أو من وكيله، مع اطلاع خصمه عليها ، أو بإبداء الطلب شفويًا في الجلسة وإثباته في مخطتها، ولا يتم الترك بعد إيداع المدعى عليه دفعه إلا بموافقة المحكمة.

### المادة التاسعة والثمانون:

يترتب على الترك إلعاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى، ولكن لا يمس ذلك الترك الحق المدعى به.





## تحتي القضاة وردهم عن الحكم

### المادة للتصعون:

يكون القاضي معوفاً من نظر الدعوى ومما عنها ولو لم يطلب ذلك أحد الخصوم في الأحوال الآتية:

أ - إذا كان زوجاً لأحد الخصوم أو كان قريباً أو صهرأ له إلى الدرجة الرابعة.

ب - إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته.

ج - إذا كان وكيلأ لأحد الخصوم ، أو وصياً ، أو قيمياً عليه ، أو مطبوبة وراثته له ، أو كان زوجاً لوصي أحد الخصوم أو القيم عليه ، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الرابعة بهذا الوصي أو القيم.

د - إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلأ عنه أو وصياً أو قيمياً عليه ؛ مصلحة في الدعوى القائمة.

هـ - إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب ميسها ولو كان ذلك قبل اشتعاله بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاصياً أو حبيراً أو محكماً ، أو كان قد أدى شهادة فيها ، أو باشر إجراء من إجراءات التحقيق فيها.





### المادة للحادية والتسعون:

يقع باطلاً عمل القاصي أو قضاؤه في الأحوال المتضمنة في المادة التسعين ولو تم اتفاق الخصوم، وإذا وقع هذا النبطال في حكم مؤيد من محكمة التمييز جاز للخصم أن يطلب منها إلعاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام قاض آخر.

### المادة الثانية والتسعون:

#### يجوز رد القاضي لأحد الأسباب الآتية:

- أ - إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التي يطرأها.
- ب - إذا حدث له أو لزوجته خصومة مع أحد الخصوم أو مع زوجته بعد قيام الدعوى المنظورة أمام القاضي ، ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المنظورة أمامه.
- ج - إذا كان لمطلقة التي له منها ولد ، أو لأحد أقاربه ، أو أصبغره إلى الدرجة الرابعة خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى ، أو مع زوجته ، ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت أمام القاضي بقصد رده.
- د - إذا كان أحد الخصوم حادماً له ، أو كان القاضي قد اعتاد مؤذلة أحد الخصوم أو مساكنته ، أو كان قد تلقى منه هدية قبل رفع الدعوى أو بعده.
- هـ - إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بدون تحيز.







### المادة الثالثة والتسعون:

لا يجوز للقاضي الامتناع من القضاء في قضية معروضة عليه إلا إذا كان معذوراً من نظر الدعوى أو قام به سبب للرد ، وعليه أن يحبر مرجعه المباشر للإسناد بالتقاضي ، ويثبت هذا كله في محضر خاص يحفظ في المحكمة.

### المادة الرابعة والتسعون:

إذا قام بالقاضي سبب للرد ولم يتح جار للحصم طلب رده ، فسيان لم يكن سبب الرد من الأسباب المنصوص عليها في المادة الدائنية والتسعين ويجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أي دفع أو دفاع في القضية وإلا سقط الحق فيه ، ومع ذلك يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد ذلك ، أو إذا أثبت طالب الرد أنه لا يعلم بها.

### المادة الخامسة والتسعون:

يحصل الرد بتقرير في إدارة المحكمة يوقعه طالب الرد نفسه ، أو وكيله المعوض فيه بتوكيل خاص ويرفق بالتوكيل بالتقرير ، ويجب أن يشتمل تقرير الرد على أسبابه وأن يرفق به ما يوجد من الأوراق المؤيدة له ، وعلى طالب الرد أن يودع عند التقرير ألف ريال تؤول للحريبة العامة إذا رفض طلب الرد .

### المادة السادسة والتسعون:

يجب على إدارة المحكمة أن تطلع القاضي فوراً على تقرير طلب الرد ، وعلى القاضي خلال الأيام الأربعة التالية لاطلاعه أن يكتب لرئيس المحكمة أو رئيس محاكم المنطقة حسب الأحوال عن وقائع الرد وأسبابه ، فإذا لم





المملكة العربية السعودية  
هيئة المحاكمات

الرقم

التاريخ

التراجع



يكتب عن ذلك في الموعد المحدد ، أو كتب موبداً لأسباب الرد وكانت هذه  
الأسباب تصلح له بموجب النظام ، لو كتب باقياً لها وثبتت في حقه فعلى  
رئيس المحكمة أو رئيس محاكم المنطقة أن يصدر أمراً بفتحته عن نظر  
الدعوى.

### الباب التاسع

#### إجراءات الإثبات

#### الفصل الأول

#### أحكام عامة

#### المادة السابعة والتسعون:

يجب أن تكون الوقائع المراد إثباتها أثناء المرافعة متعلقة بالدعوى  
منتجة فيها جازاً قبولها.

#### المادة الثامنة والتسعون:

إذا كانت بنية أحد الخصوم في مكان خارج عن نطاق اختصاص  
المحكمة عليها أن تستطب القاصي الذي يقع ذلك المكان في نطاق  
اختصاصه لسماع تلك البينة.

#### المادة التاسعة والتسعون:

للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تيسر  
أسباب العدول في دفتر الضبط ، ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء ، بشرط  
أن تبين أسباب ذلك في حكمها.





## الفصل الثاني

### استجواب الخصوم والإقرار

#### المادة المائة:

للمحكمة أن تستجوب من يكون حاضراً من الخصوم ، ولكل منهم أن يطلب استجواب خصمه للحاضر ، وتكون الإجابة في الجلسة نفسها إلا إذا رأت المحكمة إعطاء مهلة للإجابة ، كما تكون الإجابة في مواجهة طالب الاستجواب.

#### المادة الأولى بعد المائة:

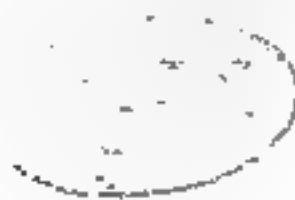
للمحكمة أن تأمر بحضور الخصم لاستجوابه سواء من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب خصمه إذا رأت المحكمة حاجة لذلك، وعلى من تقرر المحكمة استجوابه أن يحضر الجلسة التي حددها أمر المحكمة.

#### المادة الثانية بعد المائة:

إذا كل للخصم عذر مقبول يمنعه من الحضور بنفسه لاستجوابه يتقبل القاضي أو يندب من يثق به إلى محل إقامته لاستجوابه ، وإذا كان المستجوب خارج نطاق اختصاص المحكمة فستحلف القاضي في استجوابه محكمة محل إقامته.

#### المادة الثالثة بعد المائة:

إذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بدون عذر مقبول ، أو امتنع عن الإجابة دون مبرر، فالمحكمة أن تسمع الشبهة وأن تستخلص ما تراه من ذلك لتحلف أو الامتناع.





#### المادة الرابعة بعد المائة:

إقرار الحصم عند الاستجواب أو دون استجوابه حجة قاصرة عليه ،  
ويجب أن يكون الإقرار حاصلاً أمام القضاء أثناء السير في الدعوى المتعلقة  
بالواقعة المقر بها .

#### المادة الخامسة بعد المائة:

يشترط في صحة الإقرار أن يكون المقر عاقلاً بالعمى مختاراً غير  
محجور عليه ، ويقبل إقرار المحجور عليه لنفسه في كل ما لا يعد محجوراً  
عليه فيه شرعاً.

#### المادة السادسة بعد المائة:

لا يتجراً الإقرار على صاحبه فلا يحد منه الصبر به ويترك الصالح  
له بل يحد جملة واحدة ، إلا إذا انصب على وقائع متعددة ، وكس وجود  
واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود الوقائع الأخرى

#### الفصل الثالث

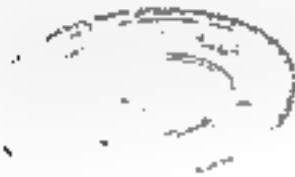
#### اليمين

#### المادة السابعة بعد المائة:

يجب على من يوجه لخصمه اليمين أن يبين بالدقة الوقائع التي يريد  
استحلافه عليها وعلى المحكمة أن تعد صيغة اليمين اللازمة شرعاً.

#### المادة الثامنة بعد المائة:

لا تكون اليمين ولا اللكول عنياً إلا أمام قاضي الدعوى في مجلس  
القضاء ولا اعتبار لهما خارجه ، ما لم يوجد نص يحالف ذلك .





الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
التوايح \_\_\_\_\_

#### المادة التاسعة بعد المائة :

من دعى للحضور للمحكمة لأداء اليمين وجب عليه الحضور فإن  
حضر وامتنع دون أن يذرع من وجهته إليه اليمين لا في جوارها ولا في  
تعلقها بالدعوى - وجب عليه إن كان حاضراً بنفسه أن يحلف فوراً أو  
يردها على خصمه ، وإن تخلف بغير عذر عد ناكلاً كذلك .

#### المادة العاشرة بعد المائة:

إذا كان لمن وجهته إليه اليمين عذر يمنعه عن الحضور لأدائها فيقتل  
القاضي تحليفه ، أو تندب المحكمة أحد قصاتها أو الملامين القضائيين فيها ،  
فإذا كان من وجهته إليه اليمين يقيم خارج نطاق اختصاص المحكمة فلها أن  
تستحلف في تحليفه محكمة محل إقامته ، وفي كلا الحالتين يحضر محضر  
بحلف اليمين يوقعه الحالف والقاضي المستحلف أو المندوب والكاتب ومن  
حضر من الخصوم.

#### المادة الحادية عشرة بعد المائة:

يجب أن يكون أداء اليمين في مواجهة طالبها إلا إذا قرر تنازله عمن  
حضور أدائها ، أو تخلف دون عذر مقبول مع علمه بالجلسة.

### الفصل الرابع

#### المعاقبة

#### المادة الثانية عشرة بعد المائة :

يجوز للمحكمة أن تقرر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم  
معاقبة المتذرع فيه بجلبه إلى المحكمة إن كان ذلك ممكناً ، أو بالانتقال إليه ،





أو ندب أحد أعضائها لذلك ، على أن يذكر في القرار الصادر بذلك موعد المعاينة ، ولها أن تستحلف في المعاينة للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها الشيء المتنازع فيه ، وفي هذه الحالة يبلغ قرار الاستحلاف القاضي المستحلف على أن يتضمن هذا القرار جميع البيانات المتعلقة بالحصول وموضع المعاينة وغير ذلك من البيانات اللازمة لتوضيح جوانب القضية.

#### المادة الثالثة عشرة بعد المائة :

تدعو المحكمة أو القاضي المنتدب أو المستحلف الخصوم قبل الموعد المعين بأربع وعشرين ساعة على الأقل - عدا مهل للمرافعة - بمذكرة ترسل بواسطة إدارة المحكمة تتضمن بيان مكل الاجتماع واليوم والساعة التي سيعقد فيها.

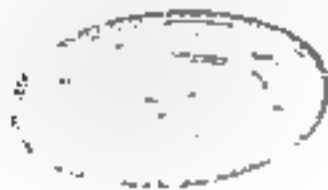
ويجوز للمحكمة إذا لزم الأمر أن تتحفظ على الشيء موضع المعاينة إلى حين صدور الحكم أو إلى أي وقت آخر .

#### المادة الرابعة عشرة بعد المائة :

للمحكمة أو القاضي المنتدب أو المستحلف للمعاينة تعيين حبير أو أكثر للاستعانة به في المعاينة ، ولها وللقاضي المنتدب أو المستحلف سماع من يزعم سماع شهادته من الشهود في موضع النزاع.

#### المادة الخامسة عشرة بعد المائة :

يحرر محضر بنتيجة المعاينة يوقعه المعايين ، والكاتب ، ومن حضر من الخبراء ، والشهود ، والخصوم ، ويثبت في دفتر صيغ القضية.





### المادة السادسة عشرة بعد المائة:

يجوز لكل صاحب مصلحة في إثبات معالم واقعة محتفل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء مستقبلاً أن يتقدم للمحكمة المختصة بها محلياً بدعوى مستعجلة لمعاينتها بحضور ذوي الشأن وإثبات حالتها وتم المعاينة وإثبات الحالة وفق أحكام المواد السابقة.

## الفصل الخامس

### الشهادة

### المادة السابعة عشرة بعد المائة :

على الخصم الذي يطلب أثناء المرافعة الإثبات بشهادة الشهود أن يبين في الجلسة كتابة أو شفاهة الوقائع التي يريد إثباتها ، وإذا رأت المحكمة أن تلك الوقائع جائزة الإثبات بمقتضى المادة السابعة والتسعين قررت سماع شهادة الشهود وعينت جلسة لذلك وطلبت من الخصم إحصارهم فيها.

### المادة الثامنة عشرة بعد المائة:

إذا كان للشاهد عذر يمنعه عن الحضور لأداء شهادته فيستقل القاضي لسماعها أو تدب المحكمة أحد قصاتها لذلك ، وإذا كان للشاهد يقيم خارج نطاق اختصاص المحكمة فتستخلف المحكمة في سماع شهادته محكمة محل إقامته.

### المادة التاسعة عشرة بعد المائة:

تسمع شهادة كل شاهد على انفراد بحضور الخصوم وبدون حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم على أن تحلفهم لا يمنع من سماعها، وعلى





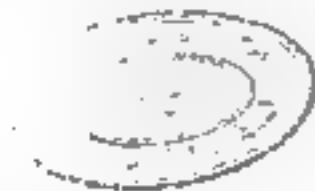
الرقم  
التاريخ  
التوايح

الشاهد أن يذكر اسمه الكامل ومهنته ومحل إقامته وجهة اتصاله بالحصوم  
بالقراءة أو الاستخدام أو غيرها إن كان له اتصال بيم مع التحقق عن هويته.  
المادة العشرية بعد المائة:

تؤدي الشهادة شفويًا ولا يحوز الاستعانة في أدائها بذكرات مكتوبة إلا  
بإذن القاضي وبشرط أن تصوغ ذلك طبيعة الدعوى، والخصم الذي تؤدي  
الشهادة صده أن يبين للمحكمة ما يخل بشهادة الشاهد من طعن فيه أو في شهادته.  
المادة الحادية والعشرون بعد المائة:

للقاضي من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب أحد الحصوم أن يوجه للشاهد  
ما يراه من الأسئلة معيداً في كشف الحقيقة وعلى القاضي في ذلك إجابة طلب  
الخصم إلا إذا كان السؤال غير منتج.  
المادة الثانية والعشرون بعد المائة:

إذا طلب أحد الحصوم إهماله لإحصار شهوده العائنين عن مجلس  
الحكم فيمهل أقل مدة كافية في نظر المحكمة فإذا لم يحضرهم في الجلسة  
المعينة أو أحصر منهم من لم توصل شهادته أهل مرة أخرى مع إنذاره  
باعتباره عاجراً إن لم يحضرهم ، فإذا لم يحضرهم في الجلسة الثالثة أو  
أحصر منهم من لم توصل شهادته فللمحكمة أن تفصل في الخصومة فإذا كان  
له عذر في عدم إحصار شهوده كغيبتهم أو حبسه محل إقامتهم كان له حق  
إقامة الدعوى متى حصروا.







### المادة الثالثة والعشرون بعد المائة:

تثبت شهادة الشاهد وإجابته عما يوجه له من أسئلة في دفتر الضغط بصيغة المتكلم دون تعيير فيها ثم تلى عليه وله أن يحلل عليها ما يوى من تعديل وينكر التعديل عقب نص الشهادة مع توقيعه وتوقيع القاضي عليه.

### الفصل السادس

#### الخبرة

### المادة الرابعة والعشرون بعد المائة:

للمحكمة عند الاقتضاء أن تقرر حبس أو أكثر وتحدد في قرارها ميمة الحير وأجلاً لإيداع تقريره وأجلاً لجلسة المرافعة المبينة على التقرير كما تحدد فيه عند الاقتضاء السلفة التي تودع لحساب مصروفات الحير وأتعابه والحصم المكلف بإيداعها والأجل المحدد للإيداع كما يكون لها أن تعين خبيراً لإبداء رأيه شفويّاً في الجلسة وفي هذه الحالة يثبت رأيه في دفتر الضغط.

### المادة الخامسة والعشرون بعد المائة:

إذا لم يودع الحصم المبلغ المكلف بإيداعه في الأجل الذي عينته المحكمة جاز للحصم الآخر أن يقوم بإيداع هذا المبلغ دون إحلال بحقه إذا حكم له في الرجوع على خصمه وإذا لم يودع المبلغ أي الحصميين وكان الفصل في القضية يتوقف على قرار الخبرة فالمحكمة أن تقرر إيقاف الدوى حتى إيداع المبلغ.

### المادة السادسة والعشرون بعد المائة:

إذا اتفق الخصوم على حير معين فالمحكمة أن تقرر اتفاقهم وإلا احتارت من تثق به.





### المادة السابعة والعشرون بعد المائة:

خلال الأيام الثلاثة التالية لإيداع المبلغ تدعو المحكمة الحبير وتبين له ميمته وفقاً لمطوق قرار الدب ثم يتسلم صورة منه لإنفاذ مقتضاه. وللحبير أن يطلع على الأوراق المودعة بملف الدعوى دون أن ينقل شيئاً منها إلا بإذن المحكمة.

### المادة الثامنة والعشرون بعد المائة:

إذا لم يكن الحبير تابعاً للمحكمة فله خلال الأيام الثلاثة التالية لتسلمه صورة قرار دبه أن يطلب من المحكمة إعاءاه من أداء الميممة التي تدب إليها والمحكمة أن تعيه وتدب خبيراً آخر ولها أن تحكم على الخبير الذي لم يؤد ميمته بالمصاريف التي تسبب في صرفها بدون نتيجة وفق القواعد الشرعية.

### المادة التاسعة والعشرون بعد المائة:

يجوز رد الخبراء للأسباب التي تجيز رد القضاة، وتفصل المحكمة التي عيّنت الحبير في طلب الرد بحكم غير قابل للتمييز، ولا يقبل طلب رد الحبير من الخصم الذي اختاره إلا إذا كان سبب الرد قد جد بعد أن تم الاختيار.

### المادة الثلاثون بعد المائة:

على الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريخاً لا يتجاوز الأيام العشرة التالية لتسلمه قرار الدب وأن يبلغ الخصوم في ميعاد مناسب يمكن الاجتماع ورمانه ويجب على الحبير أن يباشر أعماله ولو في غيبة الخصوم متى كانوا قد دعوا على اللوجه الصحيح.





### المادة الحادية والثلاثون بعد المائة:

بعد الخبير محضراً بميعته يشتمل على بيان أعماله بالتفصيل كما يشتمل على بيان حصور الخصوم وأقوالهم وملاحظاتهم وأقوال الأشخاص الذين اقتضت الحاجة سماع أقوالهم موقعاً عليه منهم، ويشفع الخبير محضره بتقرير موقع منه يصنفه نتيجة أعماله ورأيه والأوجه التي يستند عليها في تقرير هذا الرأي، وإذا تعدد الخبراء واحتلفوا فعليهم أن يقدموا تقريراً واحداً يذكرون فيه رأي كل واحد منهم وأسبابه.

### المادة الثانية والثلاثون بعد المائة:

على الخبير أن يودع إدارة المحكمة تقريره وما يلحق به من محاضر الأعمال وما سلم إليه من أوراق وعليه أن يبلغ الخصوم بهذا الإيداع في أربع وعشرين ساعة التالية لحصول الإيداع وذلك بكتاب مسجل.

### المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة:

للمحكمة أن تأمر باستدعاء الخبير في جلسة تحددها لمناقشة تقريره إن رأت حاجة لذلك، ولها أن تعيد إليه تقريره ليتدارك ما تبين لها من وجوه الخطأ أو النقص في عمله ولها أن تعهد بذلك إلى خبير آخر أو أكثر.

### المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة:

رأي الخبير لا يقيد المحكمة ولكنها تستأنس به.

### المادة الخامسة والثلاثون بعد المائة:

تقرر لتعاب الخبراء ومصرفاتهم وفقاً للائحة يصدرها وزير العدل.





الرقم .....  
التاريخ .....  
التوايح .....

### المادة السادسة والثلاثون بعد المائة:

تؤلف بقرار من وزير العدل لجنة للحبراء وتحدد اللائحة التنفيذية

اختصاص هذه اللجنة وأسلوب مباشرتها لاختصاصها.  
المادة للعبارة والثلاثون بعد المائة:

يجوز لوزير العدل أن يعين موظفين يتفرغون لبعض أعمال الخبرة لدى المحاكم.

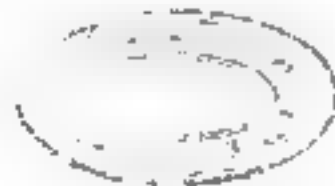
### الفصل السابع

#### الكتابة

### المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة:

الكتابة التي يكون بنا الإثبات إما أن تكون في ورقة رسمية أو ورقة عادية. والورقة الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلفاه من ذوي الشأن وذلك طبقاً للأوصاف النظامية وفي حدود سلطته واختصاصه.

أما الورقة العادية فهي التي تكون موقعة بإمضاء من صدرت منه أو حنمه أو بصمته.





### المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة:

للمحكمة أن تقدر ما يترتب على الكشط والمحو والتحقية وغير ذلك من العيوب المادية في الورقة من إسقاط قيمتها في الإثبات، وإذا كانت صحة الورقة محل شك في نظر المحكمة جاز لها أن تسأل الموظف الذي صدرت عنه أو الشخص الذي حرره ليؤدي ما يوضح حقيقة الأمر فيها.

### المادة الأربعون بعد المائة:

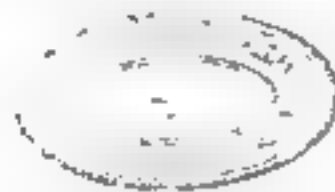
لا يقبل الطعن في الأوراق الرسمية إلا بادعاء التزوير مالم يكن ما هو مذكور فيها مخالفاً للشرع.

### المادة الحادية والأربعون بعد المائة:

إذا أنكر من نسب إليه مضمون ما في الورقة خطه أو إمضاءه أو بصمته أو ختمه أو أنكر ذلك حلقه أو بانبه وكانت الورقة منتجة في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لاقتناع المحكمة بمدى صحة الخط أو الإمضاء، فالمحكمة إجراء للمقارنة تحت إشرافها بواسطة خبير أو أكثر تسميهم في قرار المقارنة.

### المادة الثانية والأربعون بعد المائة:

تكون مقارنة الخط أو الإمضاء أو البصمة أو الختم الذي حصل إنكاره على ما هو ثابت من خط أو إمضاء أو بصمة أو ختم من نسبت إليه الورقة.





### المادة الثالثة والأربعون بعد المائة:

يجب التوقيع من قبل القاضي والكتاب على الورقة محل النزاع بما يعيد الإطلاع، ويحرر محضر في دفتر الصبط يبين فيه حالة الورقة وأوصافها بياناً كافياً ويوقع عليه القاضي والكتاب والحصوم

المادة الرابعة والأربعون بعد المائة:

على الحصوم أن يحضروا في الموعد الذي يعينه القاضي لتقديم ما لديهم من أوراق المقاربة واختيار ما يصلح منها لذلك فإن تحلف الحصم المكلف بالإثبات بغير عذر جار الحكم بسقوط حقه في الإثبات وإذا تحلف حصمه جاز اعتبار الأوراق المقدمة للمقارنة صالحة لها.

### المادة الخامسة والأربعون بعد المائة:

يصنع القاضي والكتاب توقيعتهما على أوراق التطبيق قبل الشروع فيه ويذكر ذلك في المحضر.

### المادة السادسة والأربعون بعد المائة:

إذا كان أصل الورقة الرسمية موجوداً ، فإن الصورة التي نقلت منها خطياً أو تصويراً وصدرت عن موظف عام في حدود اختصاصه ومصادق على مطابقتها لأصلها - تكون لها قوة الورقة الرسمية الأصلية بالقدر الذي يقرر فيه بمطابقته الصورة للأصل. وتعد الصورة المصدقة مطابقة للأصل ما لم يباذع في ذلك أحد الحصوم وفي هذه الحالة تراجع الصورة على الأصل، وكل صورة غير مصدقة بما يفيد مطابقتها لأصلها لا تصلح للاحتجاج.





#### المادة السابعة والأربعون بعد المائة:

يجوز لمن يبدء ورقة عادية أن يخاصم من تتضمن هذه الورقة حقاً عليه ليقر بها ولو كان الالتزام للورد فيها غير مستحق الأداء وقت الاختصاص ويكون ذلك بدعوى تتبع فيها الإجراءات المعتادة، فإذا حصر المدعى عليه فأقر فعلى المحكمة أن تثبت إقراره، وإلى أنكر فتأمر المحكمة بتحقيقها وفقاً للإجراءات السالفة الذكر.

#### المادة الثامنة والأربعون بعد المائة:

يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم عند الاقتضاء أن تشرر جلب مستندات أو أوراق من النواتر الرسمية في المملكة إذا تعذر ذلك على الخصوم.

#### المادة التاسعة والأربعون بعد المائة:

يجوز الادعاء بالتزوير في أي حالة تكون عليها الدعوى باستدعاء يقدم إلى إدارة المحكمة تحدد فيه كل مواضع التزوير المدعى به وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته بها ويجوز للمدعى عليه بالتزوير وقف سير التحقيق فيه في أي حال كس عليها بمروله عن التمسك بالورقة المطعون فيها والمحكمة في هذه الحال أن تأمر بصبط الورقة أو حفظها إذا طلب مدعى التزوير ذلك لمصلحة مشروعة.

#### المادة الخمسون بعد المائة:

على مدعى التزوير أن يسلم إدارة المحكمة الورقة المطعون فيها إن كانت تحت يده أو صورتها المبلعة إليه. وإن كانت الورقة تحت يد الخصم فللقاضي بعد اطلاعه على الاستدعاء أن يكلفه فوراً بتسليمها إلى إدارة





المحكمة، فإذا امتنع الخصم عن تسليم الورقة وتعرض على المحكمة العثور عليها  
اعتبرت غير موجودة ولا يمنع ذلك من اتخاذ أي إجراء بشأنها إن أمكن فيما  
بعد.

#### المادة الحادية والخمسون بعد المائة:

إذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم ترفع وقائع الدعوى  
ومستدانتها لاقتناع المحكمة بصحة الورقة أو تزويرها وراث أن إجراء  
التحقيق الذي طلبه الطاعن في تقريره منتج لمرت بالتحقيق.

#### المادة الثانية والخمسون بعد المائة:

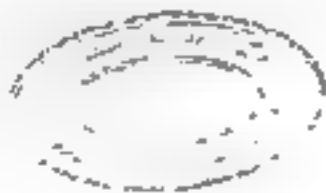
إذا ثبت تزوير الورقة فعلى المحكمة أن ترسلها مع صور المحاضر  
المتعلقة بها إلى الجهة المختصة لاتخاذ الإجراءات الجرائية اللازمة.

#### المادة الثالثة والخمسون بعد المائة:

يجوز للمحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير أن تحكم باستبعاد أي ورقة  
إذا ظهر لها من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها موروثة أو مشتبه فيها كما  
أن للمحكمة عدم الأحذ بالورقة التي تشبه في صحتها وفي هذه الأحوال يجب  
على المحكمة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك.

#### المادة الرابعة والخمسون بعد المائة:

يجوز لمن يحشى الاحتجاج عليه بورقة موروثة أن يحاصم من بيده هذه  
الورقة ومن يستفيد منها لسماع الحكم بتزويرها. ويكون ذلك بدعوى ترفع  
وفقاً للأوضاع المعتادة وتراعي المحكمة في تحقيق هذه الدعوى القواعد  
والإجراءات السالفة الذكر.







## الفصل الثامن

### القرائن

#### المادة الخامسة والخمسون بعد المائة:

يجوز للقاضي أن يستنتج قرية أو أكثر من وقائع الدعوى أو مناقشة الخصوم أو للشهود لتكون مستنداً لحكمه أو ليكمل بها دليلاً ناقصاً ثبت لديه ليكون بهما معاً اقتناعه بثبوت الحق لإصدار الحكم.

#### المادة السادسة والخمسون بعد المائة:

لكل من الخصوم أن يثبت ما يحالف القرينة التي استنتجها القاضي وحينئذ تنفذ القرينة قيمتها في الإثبات.

#### المادة السابعة والخمسون بعد المائة:

حيارة المنقول قرية بسيطة على ملكية الحائر له عند المرافعة في الملكية ويجوز للخصم إثبات العكس.

### الباب العاشر

### الأحكام

### الفصل الأول

### إصدار الأحكام

#### المادة الثامنة والخمسون بعد المائة :

متى تمت المرافعة في الدعوى قضت المحكمة فيها فوراً أو أجلت إصدار الحكم إلى جلسة أخرى قرية تحدها مع إيفهام الخصوم بقفل باب المرافعة وميعاد النطق بالحكم.





### المادة التاسعة والخمسون بعد المائة:

إذا تعدد القضاة فتكون المداولة في الأحكام سرية ، وبامتناء ما ورد في المادة الحادية والستين بعد المائة لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة.

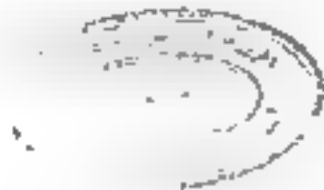
### المادة الستون بعد المائة:

لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع توصيات من أحد الخصوم إلا بحضور الخصم الآخر .  
المادة الحادية والستون بعد المائة:

إذا نظر القضية عدد من القضاة فتصدر الأحكام بالإجماع أو بأغلبية الآراء ، وعلى الأقلية أن تسجل رأيها مبدئاً في ضبط القضية ، وإذا لم تتوالف الأغلبية أو تشعبت الآراء لأكثر من رأيين فينبى وزير العدل أحد القضاة لترجيح أحد الآراء حتى تحصل الأغلبية في الحكم.

### المادة الثانية والستون بعد المائة:

بعد قفل باب المرافعة والانتهاى إلى الحكم في القضية يجب تكويده في ضبط المرافعة مسبوقاً بالأسباب التي بني عليها ثم يوقع عليه القاضي أو للقضاة الذين اشتركوا في نظر القضية.





الرقم

التاريخ

التوابع

#### المادة الثالثة والستون بعد المائة:

يطلق بالحكم في جلسة علنية بتلاوة مطوقة أو بتلاوة مطوقة مع أسبابه ،  
ويجب أن يكون القصة الذي اشتركوا في المداولة حاصرين تلاوة الحكم ،  
فإذا حصل لأحدهم منع جار تغيبه إذا كان قد وقع على الحكم المدون في  
الصبط

#### المادة الرابعة والستون بعد المائة:

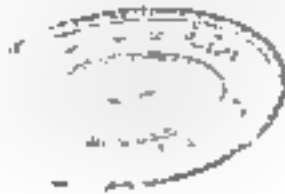
بعد الحكم تصدر المحكمة إعلماً حارياً لحلاصة الدعوى والجواب والدفع  
الصحيحة وشيade الشهود بلفظها وتركيبها وتحليف الأيمان وأسماء القصة  
الذين اشتركوا في الحكم واسم المحكمة التي نظرت الدعوى أمامها وأسباب  
الحكم ورقمه وتاريخه مع حذف الحشو والجميل المكررة التي لا تأثير لها في  
الحكم.

#### المادة الخامسة والستون بعد المائة:

يجب على المحكمة بعد النطق بالحكم إيفاء الحصوم بطريق الاعتراض  
المقررة لهم ومواعيدها. كما يجب عليها إيفاء الأولياء والأوصياء والظهار  
ومأموري بيوت المال ومعتلي الأجهزة الحكومية في حال صدور الحكم في  
غير صالح من يتوبون عنه أو بأقل مما طلبوا ، بأن الحكم واجب التمييز  
وأن المحكمة مترفع القصة إلى محكمة التمييز.

#### المادة السادسة والستون بعد المائة:

إذا انتهت ولاية القاضي بالنسبة لقضية ما قبل النطق بالحكم فيها  
فلخلفه الاستمرار في نظرها من اللحد الذي انتهت إليه إجراءاتها لدى سلفه بعد





تلاوة ما تم ضبطه سابقاً على الخصوم ، وإذا كانت موقعة بتوقيع القاضي  
السابق على توقيعات المترافعين والشهود فيعتمدها.  
المادة السابعة والمستمون بعد المائة:

إعلام الحكم الذي يكون التنفيذ بموجبه يجب أن يحتم بحاتم المحكمة بعد أن  
يبدل بالصيغة التنفيذية، ولا يسلم إلا للحصم الذي له مصلحة في تنفيذه، ومع  
ذلك يجوز إعطاء نسخ من الحكم مجردة من الصيغة التنفيذية لكل ذي  
مصلحة.

### الفصل الثاني

#### تصحيح الأحكام وتفسيرها

المادة الثامنة والمستمون بعد المائة:

تتولى المحكمة بقرار تصدره بناءً على طلب أحد الخصوم أو من تلقاء  
نفسها تصحيح ما قد يقع في صك الحكم من أخطاء مادية بحجة كتابية أو  
حسابية ، ويجري هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه قاضي أو  
قضاة المحكمة التي أصدرته بعد تدوين القرار في ضبط القضية

المادة التاسعة والمستمون بعد المائة:

إذا رفضت المحكمة التصحيح فيكون الاعتراض على ذلك مع الاعتراض  
على الحكم نفسه ، أما القرار الذي يصدر بالتصحيح فيجوز الاعتراض عليه  
على استقلال بطرق الاعتراض المجازة.

المادة السبعون بعد المائة:

إذا وقع في منطوق الحكم غموض أو لس جاز للخصوم أن يطلبوا من  
المحكمة التي أصدرته تفسيره بوقف الطلب بالطرق المعتادة.





### المادة الحادية والسبعون بعد المائة:

يدون الحكم الصادر بالتفسير على نسخة للحكم الأصلية ، ويوقعها قاضي أو قضاة المحكمة التي أصدرت الحكم. وبعد التفسير متمماً للحكم الأصلي ويمرر عليه ما يمرر على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الاعتراض.

### المادة الثانية والسبعون بعد المائة:

إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية المذكورة لمصاحب الشال أن يطلب من المحكمة أن تكلف خصمه بالحضور أمامها حسب الإجراءات المعتادة لنظر هذا الطلب والحكم فيه.

## الباب الحادي عشر

### طرق الاعتراض على الأحكام

#### الفصل الأول

#### أحكام عامة

### المادة الثالثة والسبعون بعد المائة:

طرق الاعتراض على الأحكام هي التمييز والتماس إعادة النظر.

### المادة الرابعة والسبعون بعد المائة:

لا يجوز الاعتراض على الحكم إلا من المحكوم عليه ، ولا يجوز ممن قبل الحكم أو ممن قصي له بكل طلباته ما لم ينص النظام على غير ذلك

### المادة الخامسة والسبعون بعد المائة:

لا يجوز الاعتراض على الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلياً أو بعضها إلا مع الاعتراض على الحكم الصادر في





الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
التوايح \_\_\_\_\_

الموضوع ، ويجوز الاعتراض على الحكم الصادر بوقف الدعوى وعلى الأحكام الوقتية والمستعجلة قبل الحكم في الموضوع.  
المادة السادسة والسبعون بعد المائة:

يبدأ ميعاد الاعتراض على الحكم من تاريخ تسليم إعلام الحكم للمحكوم عليه وأحد توقيعه في دفتر الضبط ، أو من التاريخ المحدد لتسليمه إذا لم يحضر. ويبدأ ميعاد الاعتراض على الحكم العيالي من تاريخ تبليغه إلى الشخص المحكوم عليه أو وكيله.

المادة السابعة والسبعون بعد المائة:

يقف ميعاد الاعتراض بموت المعارض ، أو بفقد أهليته للتقاضي ، أو بوال صفة من كانت تباشر الخصومة عنه ويستمر الوقف حتى إطلاع الحكم إلى الورثة أو من يمثلهم أو يرول العارض.

## الفصل الثاني

### للتمييز

المادة الثامنة والسبعون بعد المائة:

مدة الاعتراض بطلب التمييز ثلاثون يوماً ، فإذا لم يقدم الخصم اعتراضاً خلال هذه المدة سقط حقه في طلب التمييز ، وعلى المحكمة اتخاذ محضر بذلك في صسط القضية ، والتمييز على الصك وسجله بأن الحكم قد اكتسب القطعية.

المادة التاسعة والسبعون بعد المائة.

جميع الأحكام تكون قابلة للتمييز باستثناء الأحكام في الدعاوى البسيطة التي يحددها مجلس القضاء الأعلى بقرار يصدر من هيئته العامة بناءً على اقتراح





الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
التوايح \_\_\_\_\_

من وزير العدل. على أنه إذا كان المحكوم عليه باظر وقف ، أو وصياً ، أو ولياً ، أو مأمور بيت مال ، أو ممثل جهة حكومية وبحوه ، أو كان المحكوم عليه غائباً فعلى المحكمة أن ترفع الحكم إلى محكمة التمييز لتدقيقه معها كل موضوع الحكم ، ويستثنى من ذلك ما يأتي :

أ - القرار الصادر على بيت المال من للقاضي المحتص مفذاً لحكم نهائي سابق.

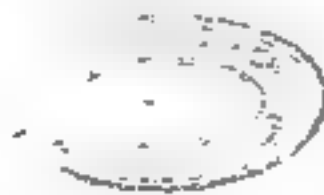
ب - الحكم الصادر بمبلغ أودعه أحد الأشخاص لصالح شخص آخر ، أو ورثته ما لم يكن للمودع ، أو من يمثله معارضة في ذلك.

المادة الثمانون بعد المائة:

تقدم المذكرة الاعتراضية إلى إدارة المحكمة التي أصدرت الحكم مشتملة على بيان الحكم المعترض عليه وتاريخه والأسباب التي بني عليها الاعتراض وطلبات المعترض والأسباب التي تؤيد الاعتراض.

المادة لحادية والثمانون بعد المائة:

بعد اطلاع القاضي الذي أصدر الحكم المعترض عليه على مذكرة الاعتراض يجوز له أن يعيد النظر في الحكم من ناحية الوجوه التي بني عليها الاعتراض من غير مراعاة. وعليه أن يؤكد حكمه أو يعمله حسبما يظهر له، فإذا أكد حكمه فيرفعه مع صورة ضبط القضية وكامل الأوراق إلى محكمة التمييز، أما إذا عدله فيبلغ الحكم المعدل للحصوم ، وتسرى عليه في هذه الحالة الإجراءات المعتادة.





#### المادة الثانية والثمانون بعد المائة:

إذا طلب الخصم الاطلاع على مذكرة اعتراض خصمه فتمكنه محكمة التمييز متى رأت ذلك، وتصوب له أجلاً للرد عليه.

#### المادة الثالثة والثمانون بعد المائة:

تفصل محكمة التمييز في طلب الاعتراض استناداً إلى ما يوجد في الملف من الأوراق ولا يحصر الخصوم أمامها ما لم تقرر ذلك، أو يصر عليه النظام.

#### المادة الرابعة والثمانون بعد المائة:

مع مراعاة حكم المادة الثمانين بعد المائة لمحكمة التمييز أن تأذن للخصوم بتقديم بيانات جديدة لتأييد أسباب اعتراضهم المقدم في المذكرة، ولها أن تتخذ أي إجراء يعينها على الفصل في الموضوع.

#### المادة الخامسة والثمانون بعد المائة:

إذا وجدت محكمة التمييز أن مطوق الحكم موافق من حيث نتيجته لأصوله الشرعية صدقته مع توجيه نظر القاضي إلى ما قد يكون لها من ملحوظات.

#### المادة السادسة والثمانون بعد المائة:

إذا اعترض على الحكم لمخالفته الاختصاص وجب على محكمة التمييز أن تقتصر على بحث الاختصاص.

#### المادة السابعة والثمانون بعد المائة:

إذا ظهر لمحكمة التمييز ملحوظات على الحكم فعلياً أن نعد قراراً بذلك وترسله إلى القاضي، وإذا لم يفتح بملحوظات محكمة التمييز فعلياً بجابيتها بوجية نظره بعد أن يدور ذلك في دفتر الضبط، أما إذا افتح بها فيعرضها







على الخصوم ويسمع أقوالهم ويثبت ذلك في دفتر الصبط ثم يحكم فيها ،  
ويكون حكمه هذا حاصلاً للتمييز إذا تضمن تعديلاً للحكم السابق.

#### المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة:

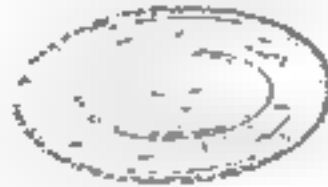
على محكمة التمييز في حال اقتناعها بإجابة للقاضي عن ملحوظاتها أن  
تصدق الحكم ، وفي حال عدم اقتناعها وتمسك القاضي برأيه فلها أن تنقص  
الحكم كله أو بعضه بحسب الحال مع ذكر المستند وإحالة القضية إلى قاض  
آخر.

ومع ذلك إذا كان الموضوع بحالته صالحاً للحكم واستدعت ظروف  
القضية سرعة الإجراء جاز لها أن تحكم فيه.

فإذا كان النقص للمرة الثانية وجب عليها أن تحكم في الموضوع ، وفي  
كل حال تحكم فيها يجب أن يتم حكمها بحضور الخصوم وسماع أقوالهم ،  
ويكون حكمها قطعياً بالإجماع أو بالأكثرية

#### المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة:

إذا تعذر إرسال الملحوظات إلى القاضي الذي أصدر الحكم لموت أو غيره  
فعلى محكمة التمييز إرسال ملحوظاتها إلى القاضي الخلف أو نقض الحكم مع  
ذكر الدليل.





الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
التوايح \_\_\_\_\_

### المادة التسعون بعد المائة:

يترتب على نقص الحكم إلغاء جميع القرارات والإجراءات اللاحقة للحكم المنقوص متى كان ذلك للحكم أساساً لها.

### المادة الحادية والتسعون بعد المائة:

إذا كان الحكم لم ينقص إلا في جزء منه بقي نافداً في أجزائه الأخرى ما لم تكن التجزئة غير ممكنة.

### الفصل الثالث

#### فصل إعادة النظر

### المادة الثانية والتسعون بعد المائة:

يجوز لأي من الخصوم أن ياتمس إعادة النظر في الأحكام النهائية في الأحوال الآتية:

- أ - إذا كان الحكم قد بني على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها ، أو بني على شهادة قصي من الحجية المختصة بعد الحكم بأنها مزورة.
- ب- إذا حصل الماتمس بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان قد تعذر عليه إبرازها قبل الحكم.
- ج- إذا وقع من الخصم غش من شأنه التأثير في الحكم.
- د- إذا قصي الحكم بشيء ثم بطله الخصوم أو قصي بأكثر مما طلبوه.
- هـ- إذا كان منطوق الحكم يناقض بعضه بعضاً.
- و - إذا كان الحكم غييباً.
- ر - إذا صدر الحكم على من لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى.





المملكة العربية السعودية  
هذه هي الوزارة

الرقم  
التاريخ  
التوايح

#### المادة الثالثة والتسعون بعد المائة:

مدة التماس إعادة النظر ثلاثون يوماً يبدأ من اليوم الذي يثبت فيه علم الملتزم تزوير الأوراق أو بالقضاء بأن الشهادة - ضرورة أو ظهرت فيه الأوراق المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الثانية والتسعين بعد المائة أو ظهر فيه العش ، وبدأ الميعاد في الحالات المنصوص عليها في الفقرات (د، هـ، و، ز) من المادة السابقة من وقت إيلاع الحكم.

#### المادة الرابعة والتسعون بعد المائة:

يرفع التماس إعادة النظر بإدعاء صحيحة التماس لمحكمة التمييز ، ويجب أن تشمل الصحيفة على بيان الحكم الملتزم إعادة النظر فيه وأسباب التماس ، وعلى محكمة التمييز - متى اقتضت - أن تعد قراراً بذلك وتبعه للمحكمة المختصة بالنظر في ذلك.

#### المادة الخامسة والتسعون بعد المائة:

القرار الذي يصدر برفض التماس والحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الاعتراض على أيهما بالتماس إعادة النظر.

#### الباب الثاني عشر

#### الحجز والتنفيذ

#### الفصل الأول

#### لحكام عامة

#### المادة السادسة والتسعون بعد المائة:

يتم التنفيذ بموجب نسخة الحكم الموضوع عليها صيغة التنفيذ، وصيغة التنفيذ هي ( يطلب من كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة للعمل على





تنفيذ هذا الحكم بجميع الوسائل النظامية للمتبعة ولو أدى إلى استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة).

المادة السابعة والتسعون بعد المائة:

الأحكام القطعية التي تكيل بالصيغة التنفيذية هي:

أ - الأحكام المستثناة بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى حسب ما نص عليه في المادة التاسعة والسبعين بعد المائة.

ب - الأحكام التي صدرت أو صدقت من محكمة التمييز.

ج - الأحكام التي فات آخر مهلة للاعتراض عليها.

المادة الثامنة والتسعون بعد المائة:

لا يجوز تنفيذ الأحكام جبراً قبل اكتساب الحكم للقطعية، إلا إذا كان التنفيذ المعجل مأموراً به في الحكم.

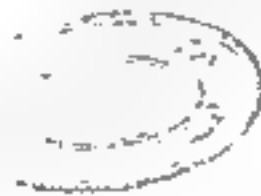
المادة التاسعة والتسعون بعد المائة:

يجب شمول الحكم بالتنفيذ المعجل بكفالة أو بدونها حسب تقدير القاضي ، وذلك في الأحوال الآتية:

أ - الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة.

ب - إذا كان الحكم صادراً بتقرير نفقة ، أو أجره رضاع ، أو سكن ، أو رؤية صغير ، أو تسليمه لحاصسه ، أو امرأة إلى محرماً ، أو تفريق بين زوجين.

ج - إذا كان الحكم صادراً بإداء أجره حاتم ، أو صانع ، أو عامل ، أو مرصعة ، أو حاصنة.





الرقم

التاريخ

التوايح

### المادة المائتان.

يجوز للمحكمة المرفوع إليها الاعتراض - متى رأت أن أسباب  
الاعتراض على الحكم قد تقضي بنقضه - أن تأمر بوقف التنفيذ المعجل إذا  
كان يخشى منه وقوع ضرر جسيم.

### المادة الأولى بعد المائتين:

إذا حصل إشكال في التنفيذ - بعد اتخاذ الإجراءات التحفظية إن اقتضاها  
الحال - يرفع الإشكال إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتبت فيه على وجه  
السرعة.

## الفصل الثاني

### حجز ما للمدين لدى الغير

### المادة الثانية بعد المائتين:

يجوز لكل دائن يده حكم قابل للتنفيذ بدين مستقر في الذمة حال الأداء أن  
يطلب حجز ما يكون لمدينه لدى الغير من الديون ولو كانت موقلة أو معلقة  
على شرط ، وما يكون له من الأعيان المسقولة في يد الغير .

### المادة الثالثة بعد المائتين:

يكون طلب الحجز بورقة تلع بمسطرة المحكمة إلى المحجور  
لديه ، تشمل على صورة الحكم الذي يطلب للحجز بموجبه وبيان المبالغ  
المحجور من أجله وبهي المحجور لديه عن الوفاء بما في يده إلى المحجور

عليه.





المادة الرابعة بعد المائتين:

يجب على المحجور لديه أن يقرر عما في ذمته لدى إدارة المحكمة خلال عشرة أيام من تلريح تبليغه بالحجز ، وأن ينكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب انفصائه إن كان قد انقضى، ويبين جميع الحجز الواقعة تحت يده، وإذا كان المحجوز أعيانا منقولة وجب عليه أن يرفق بالتقرير بيان مفصلا لها ، ويودع لدى المحكمة المستندات المؤيدة لتقريره أو صورا منها. وعلى المحكمة تسليم الحاجز نسخة رسمية من تقرير المحجوز لديه مصدقة منها.

المادة الخامسة بعد المائتين:

يجب على المحجور لديه بعد عشرة أيام من تلريح تقريره وبعد حلول الدين أو استقراره بوقوع الشرط أن يدفع إلى صندوق المحكمة المبلغ الذي أقر به أو ما يفي منه بحق للحاجز.

المادة السادسة بعد المائتين:

إذا امتنع المحجور لديه عن التقرير عما في ذمته ، أو قرر غير الحقيقة ، أو أحصى المستندات الواجب إيداعها لتأييد التقرير ؛ جاز للحكم عليه للدائن الحاجز بالمبلغ المحجور من أجله وذلك في حدود ما يثبت لديه من دين أو منقول للمدين.

المادة السابعة بعد المائتين:

إذا قرر المحجور لديه عما في ذمته تقريراً صحيحاً وامتنع عن الإيداع طبقاً لما تقتضي به المادة السادسة بعد المائتين كان للحاجز أن يطلب التنفيذ على أموال المحجوز لديه بموجب الحكم القابل للتنفيذ مرفقاً به صورة رسمية من تقرير المحجوز لديه، وإذا كان الحجز على أعيان منقولة بيعت





بالإجراءات المقررة لبيع الموقوف للمحجوز لدى المدين دون حاجة إلى حجر جديد.

### الفصل الثالث

#### الحجز التحفظي

##### المادة الثامنة بعد المائتين :

للدائن أن يطلب إيقاع الحجر التحفظي على مقولات مدينه إذا لم يكن للمدين محل إقامة ثابت في المملكة أو حشي الدائن لأسباب مقبولة احتفاء أو تهريب أمواله.

##### المادة التاسعة بعد المائتين:

لمؤجر العقار أن يطلب إيقاع الحجر التحفظي على المقولات أو الثمار الموجودة بالعين المؤجرة ضماناً للأجور المستحقة.

##### المادة العاشرة بعد المائتين:

لمن يدعي ملك الموقوف أن يطلب إيقاع الحجر التحفظي ضد من يحوز متى كان هناك دلائل واضحة تؤيد ادعاءه.

##### المادة الحادية عشرة بعد المائتين:

للدائن بدين مستقر حال الأداء ولو لم يكن بيده حكم قابل للتنفيذ أن يطلب إيقاع الحجز التحفظي على ما يكون لمدينه لدى الآخرين من الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط وما يكون له من الأعيان الموقوفة في يد الغير، وعلى المحجوز لديه خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه بالحجز الإقرار بما في دمه طبعاً لما نصت عليه المادة الرابعة بعد المائتين ، وعليه الإيداع بصندوق





الرقم .....  
التاريخ .....  
التوايح .....

المحكمة في خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه بحكم صحة الحجر طبقاً لما نصت عليه المادة الخامسة بعد المائتين.

المادة الثانية عشرة بعد المائتين:

لا يوقع الحجر التحفظي في الأحوال المصوص عليها في المواد الأربع السابقة إلا بأمر من المحكمة التابع لها محل إقامة المحجور عليه ، وللمحكمة قبل إصدار أمرها أن تجري التحقيق للالزم إذا لم تكفيها المستندات المؤيدة لطلب الحجر.

المادة الثالثة عشرة بعد المائتين:

إذا كانت الدعوى بالحق مرفوعة أمام المحكمة المختصة فتقدم دعوى الحجر إلى المحكمة نصها لتتولى البت فيها.

المادة الرابعة عشرة بعد المائتين:

يجب أن يبلغ المحجور عليه والمحجور لديه بالأمر الصادر بالحجر خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدوره وإلا عد الحجر ملغى. ويجب على الحاجر خلال العشرة الأيام المشار إليها أن يرفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجر وإلا عد الحجر ملغى.

المادة الخامسة عشرة بعد المائتين:

يجب على طالب الحجر أن يقدم إلى المحكمة إقراراً خطياً من وكيل غارم صانراً من كاتب العدل يضمن جميع حقوق المحجور عليه وما يلحقه من ضرر إذا ظهر أن الحاجز غير محق في طلبه.

.....







الرقم .....  
التاريخ .....  
التوقيع .....

#### المادة السادسة عشرة بعد المائتين:

يتبع في الحجر التحفظي على المنقولات الإجراءات المتعلقة بالحجر التعديدي على المنقولات التي لدى المدين ماعدا البيع.

#### الفصل الرابع

#### التنفيذ على أموال المحكوم عليه

#### المادة السابعة عشرة بعد المائتين:

يجري التنفيذ على أموال المحكوم عليه إذا لم يتم تسليم المبلغ المحكوم به وذلك بتوقيع الحجر على ما يكفي لتنفيذ الحكم من منقولاته وعقاراته، وبيع هذه الأموال إن اقتضى الحال بالمراد العلني بأمر المحكمة وفقاً لما نص عليه في هذا الفصل، ويحدد القاضي قبل البيع ما تدعو الحاجة إلى تركه للمحجور عليه من المنقول والعقار.

#### المادة الثامنة عشرة بعد المائتين:

يجري التنفيذ بوساطة الجهات الإدارية المبوط بها التنفيذ.

#### المادة التاسعة عشرة بعد المائتين:

لا يجوز لمن يتولى التنفيذ كسر الأبواب أو فتح الأقفال لتوقيع الحجر إلا بحضور مندوب من المحكمة وتوقيعه على المحضر.

#### المادة العشرون بعد المائتين:

الحجز على منقولات المحكوم عليه يكون بمحضر تبين فيه مفردات الأشياء المحجورة مع ذكر أوصافها وبيان قيمتها التقريبية، وإذا كانت الأموال





الرقم

التاريخ

التوايح

المحجورة تشتمل على حلي أو مجوهرات فلا بد أن يكون تفويضها وذكر  
أوصافها بوساطة خبير مختص.

المادة الحادية والعشرون بعد المائتين:

يجب على من يقوم بالحجر عقب إقفال محصر الحجر مباشرة أن  
يلصق على باب المكان الذي وجدت به الأشياء المحجوزة وفي اللوحة المعدة  
لذلك بالمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها المحجور عليه بيان موقعاً عليه  
منه يبين فيه نوع الأشياء المحجوزة ووصفها بالإجمال. ويذكر ذلك في  
محصر ملحق بمحصر الحجر وتصبح الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها في  
محصر الحجر.

المادة الثانية والعشرون بعد المائتين:

يطلب من يتولى الحجر من المحجور عليه تقديم كفيل غارم بعدم  
التصرف في المحجورات التي في عينته، فلي عجز عن تقديم الكفيل جاز  
للمحكمة بداع المحجورات حتى يتم التنفيذ عليها. ولا يعد تصرف المحجور  
عليه فيما تم الحجر عليه إلا باس من المحكمة الواقع في نطاق اختصاصها.

المادة الثالثة والعشرون بعد المائتين:

يجري البيع بالمراد العلني في الزمان والمكان المحددين بعد الإعلان  
عنه إعلاناً كافياً وعلى المالك بالتنفيذ أن يكف عن المصفي في البيع إذا نتج  
عنه مبلغ كاف لوفاء الديون المحجور من أجلها، أو أحصر المحجوز عليه  
المبلغ الواجب دفعه، أو أحصر كفلاً غارماً لمدة عشرة أيام على الأكثر.





#### المادة الرابعة والعشرون بعد المائتين:

لا يحوز لى يجري البيع إلا بعد إخطار المحجور عليه وإمهاله مدة عشرة أيام من تاريخ الإخطار، ومع ذلك إذا كانت الأشياء المحجورة عرصة للثلف أو بضائع عرصة لتقلب الأسعار فالمحكمة لى تأمر بإجراء البيع من ساعة لساعة بناء على عريضة تقدم من أحد ذوي الشأن.

#### المادة الخامسة والعشرون بعد المائتين:

الحجز على عقار المدين يكون بمحصر يبين فيه العقار المحجور وموقعه وحدوده ومساحته ووثيقة تملكه وثنمه التقديرى معروضاً للبيع كما يجب إبلاغ الجهة التى صدرت منها وثيقة تملك العقار بصورة من المحصر للتأشير على سجل الوثيقة بأن العقار محجور لوفاء دين محكوم به.

#### المادة السادسة والعشرون بعد المائتين:

تعلى إدارة المحكمة عن بيع العقار قبل اليوم المحدد لإجرائه بمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ولا تقل عن خمسة عشر يوماً، وذلك بلصق إعلانات على باب العقار وعلى اللوحة المعدة للإعلانات فى المحكمة وبالنشر فى جريدة أو أكثر واسعة الانتشار فى منطقة العقار.

#### المادة السابعة والعشرون بعد المائتين:

يتولى المكلف بالتنفيذ فى اليوم المعين للبيع إجراء مزايدة. وتبدأ المزايدة فى جلسة البيع بالمعذاة عليه، ويرسلى المراد على من تقدم بأكبر عرض، وبعد للعرض الذى لا يراد عليه خلال ربع ساعة مسيحاً للمزايدة. على أنه إذا لم يبلغ أكبر عرض الثمن التقديرى يعاد تقديره ثم تعاد المزايدة عليه حتى يبلغ أكبر عرض الثمن التقديرى.





### المادة الثامنة والعشرون بعد المائتين:

يجب على من يرسو عليه مزاد العقار المحجوز عليه أن يودع حال انقضاء جلسة البيع عشر الثمن الذي رسي به المزاد والمصروفات، وأن يودع باقي الثمن حرانة المحكمة خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ البيع عليه أو يقدم به شيكاً مقبول للدفع من مصرف معتبر.

### المادة التاسعة والعشرون بعد المائتين:

إذا تخلف من رسي عليه المراد عن الوفاء بالثمن في الموعد المحدد يعاد البيع على مسؤوليته. وتحصل المزايدة الجديدة ويقع البيع طبقاً للأحكام السابقة، ويلزم المشتري المتخلف بما ينقص من ثمن العقار ومصروفات المزايدة وما يزيد فهو له.

## الفصل الخامس

### توقيف المدين

### المادة الثلاثون بعد المائتين:

إذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر ضده لغير عذر الإعسار ولم يمكن التنفيذ على أمواله جار للمحكوم له طلب توقيف المحكوم عليه بموجب عريضة يرفعها إلى الحاكم الإداري المختص، وعلى الحاكم أن يأمر بوقف الممنوع لمدة لا تزيد عن عشرة أيام، وإذا أصر المحكوم عليه على الامتناع عن التنفيذ بعد تلك المدة فيحال إلى المحكمة التي يقيم المحكوم عليه في نطاق اختصاصها للنظر في استمرار توقيفه أو إطلاق مراحه على ضوء النصوص الشرعية.





الرقم .....  
التاريخ .....  
التوايح .....

### المادة الحادية والثلاثون بعد المائتين:

متى كان الامتناع عن تنفيذ الحكم بحجة الإحصار فيحال المحكوم عليه إلى المحكمة التي أصدرت الحكم للتحقق من إحصاره أو عدمه.

### المادة الثانية والثلاثون بعد المائتين:

إذا أدى المحكوم عليه بالتوقيف ما حكم به أو أحصر كعقلاً غارماً أطلق سراحه، وفي كل الأحوال متى ظهر له مال بإطلاق سراحه لا يمنع من تنفيذ الحكم بطريق الحجر على أمواله بالطرق الاعتيادية.

### الباب الثالث عشر

### لفضاء المستعجل

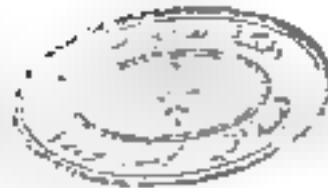
### المادة الثالثة والثلاثون بعد المائتين:

تحكم المحكمة المختصة بنظر الموضوع بصورة مؤقتة في المسائل المستعجلة التي يحشى عليها من فوات الوقت والمتعلقة بالمنازعة نفسها ، ولا يؤثر هذا الحكم على موضوع الدعوى سواء رفع طلب الحكم بالإجراء المؤقت مباشرة أو تبعاً للدعوى الأصلية.

### المادة الرابعة والثلاثون بعد المائتين:

تشمل الدعوى المستعجلة مايلي:

- أ - دعوى المعاينة لإثبات الحالة.
- ب - دعوى منع التعرض للحرارة ودعوى استردادها.
- ج - دعوى المنع من السفر.
- د - دعوى وقف الأعمال الجديدة.





هـ - دعوى طلب الحراسة.

و - الدعوى المتعلقة بأجرة الأجير اليومية.

ز - الدعوى الأخرى التي يعطيها الطام صفة الاستعجال.

المادة الخامسة والثلاثون بعد المائتين:

يكون ميعاد الحضور في الدعوى للمستعجلة أربعاً وعشرين ساعة،

ويجوز في حالة الضرورة القصوى نقص هذا الميعاد بأمر من المحكمة.

المادة السادسة والثلاثون بعد المائتين:

لكل مدع بحق على آخر أثناء نظر الدعوى أو قبل تقديمها مباشرة أن

يقدم إلى المحكمة المختصة بالموضوع دعوى مستعجلة لمنع خصمه من

السفر، وعلى القاضي أن يصدر أمراً بالبيع إذا قامت أسباب تدعو إلى الظن

أن سفر المدعى عليه أمر متوقع وبأنه يعرض حق المدعى للخطر أو يؤخر

أداءه، ويشترط تقديم المدعى تأمياً بحده القاضي لتعويض المدعى عليه متى

ظهر أن المدعى غير محق في دعواه، ويحكم بالتعويض مبع الحكم في

الموضوع ويقدر بحسب ما لحق المدعى عليه من أضرار لتأخيرته عن السفر.

المادة السابعة والثلاثون بعد المائتين:

لكل صاحب حق طاهر أن يتقدم إلى المحكمة المختصة بالموضوع

بدعوى مستعجلة لمنع التعرض لحيازته أو لاستردادها، وعلى القاضي أن

يصدر أمراً بمنع التعرض أو باسترداد الحيازة إذا اقتنع بمبرراته، ولا يؤثر

هذا الأمر على أصل الحق ولا يكون دليلاً عليه، وللمن يازع في أصل الحق

أن يتقدم للقضاء وفق أحكام هذا النظام





### المادة الثامنة والثلاثون بعد المائتين:

يجوز لمن يصار من أعمال تقام بغير حق أن يتقدم للمحكمة المختصة بالموضوع بدعوى مستعجلة لوقف الأعمال الجديدة، وعلى القاضي أن يصدر أمراً بالمنع إذا اقتنع بمبرراته ولا يؤثر هذا الأمر بالمنع على أصل الحق ولا يكون دليلاً عليه، ولم يمارع به أن يتقدم للقضاء وفق أحكام هذا النظام

### المادة التاسعة والثلاثون بعد المائتين:

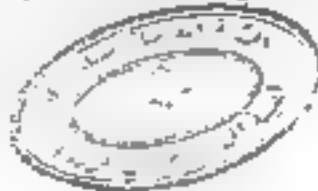
ترفع دعوى طلب الحراسة للمحكمة المختصة بنظر الموضوع في المقل أو العقار الذي يقوم في شأنه نزاع ويكون الحق فيه غير ثابت للقاضي أن يأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة في المقل أو العقار قد قدم من الأسباب المعقولة ما يحثي معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه، ويتكفل الحارس بحفظ المال وبإدراجه، ويرده مع غلته المقبوضة إلى من يثبت له الحق فيه.

### المادة الأربعون بعد المائتين:

يكون تعيين الحارس باتفاق ذوي الشأن جميعاً، فإذا لم يتفقوا تولى القاضي تعيينه. ويحدد الحكم الصادر بالحراسة ما على الحارس من التزام وماله من حقوق وسلطة. وإذا سكك الحكم عن ذلك فتطبق الأحكام الواردة في هذا النظام.

### المادة الحادية والأربعون بعد المائتين:

يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المعهود إليه حراستها، وإدارة ما يحتاج إلى إدارة من هذه الأموال، ويبدل في ذلك عناية الرجل المعتاد،





ولا يجوز له بطريق مباشر أو غير مباشر أن يحل محله في أداء مهمته كلها أو بعضها أحد ذوي الشأن دون رضى الآخرين.  
المادة الثانية والأربعون بعد المائتين:

لا يجوز للحارس في غير أعمال الإدارة أن يتصرف إلا برضا ذوي الشأن جميعاً أو بترخيص من القاضي.  
المادة الثالثة والأربعون بعد المائتين:

للحارس أن يتقاضى الأجر المحدد له في الحكم ما لم يكن قد تنزل عنه.

المادة الرابعة والأربعون بعد المائتين:

يلتزم الحارس باتخاذ دفاتر حساب منظمة، وعلى القاضي إلزامه باتخاذ دفاتر عليها حتم المحكمة عدد الاقتضاء، ويلتزم بأن يقدم في العتبات التي يحددها القاضي أو في كل سنة على الأكثر لذوي الشأن حساباً بما تسلمه وبما أنفقه معزراً بما يثبت ذلك من مستندات، وإذا كان الحارس معيناً من قبل المحكمة وجب عليه فوق ذلك أن يودع صورة من هذا الحساب بمكتب إدارتها.

المادة الخامسة والأربعون بعد المائتين:

تنتهي الحراسة باتفاق ذوي الشأن جميعاً أو بحكم القاضي ، وعلى الحارس حينئذ أن يباشر إلى رد الشيء المعهود إليه حراسته إلى من يختاره ذوو الشأن أو من يعينه القاضي.







## كتاب الرابع عشر

### الفصل الأول

#### تسجيل الأوقاف والإنهاءات

المادة الخامسة والأربعون بعد المائتين:

لا يجوز للقاضي تسجيل إنشاء أي وقف إلا بعد ثبوت تملك واقفه إياه وبعد التأكد من حلو سجله مما يمنع من إجراء التسجيل.

المادة السادسة والأربعون بعد المائتين:

على طالب تسجيل الوقف أن يقدم طلباً بذلك إلى المحكمة المختصة مشفوعاً بوثيقة رسمية تثبت تملكه لما يريد إيقاعه.

المادة الثامنة والأربعون بعد المائتين:

الأوقاف التي ليس لها حجج مسجلة يجري إثبات وقفيتها وفق القواعد والإجراءات المقررة لإجراء الاستحكام.

المادة التاسعة والأربعون بعد المائتين:

مع مراعاة قواعد تملك غير السعوديين للعقار لا يجوز تسجيل وقفية عقار في المملكة مملوك لأجنبي إلا بالشروط الآتية :

أ - أن يكون الوقف طبقاً للمقتضيات الشرعية.

ب - أن يكون الوقف على جهة بر لا تنقطع.

ج - أن يكون الوقف على أفراد سعوديين أو على جهات خيرية سعودية.

د - أن يكون الناظر على الوقف سعودياً.

هـ - أن يوص في حجة الوقف أن يكون للمجلس الأعلى للأوقاف حق

الإشراف على الوقف.





و أن يكون الوقف حاصصاً لنظام الأوقاف في المملكة.

المادة الخمسون بعد المائتين:

إذا اقتضى الأمر نقل وقف فليس لناظر الوقف سواء كان ناظراً حاصصاً أو كان إدارة الأوقاف أن يجري معاملة النقل إلا بعد استئذان القصاصي الشرعي في البلد التي فيها الوقف وإثبات المسوغات الشرعية التي تجيز نقله على أن يجعل ثمنه في مثله في الحال، وكل ذلك يتم بعد موافقة محكمة التمييز.

## الفصل الثاني

### الاستحكام

المادة الحادية والخمسون بعد المائتين:

الاستحكام هو طلب صك بإثبات تملك عقار في غير مواجهة خصم ابتداءً، ولا يمنع من سماع الدعوى بالحق متى وجدت.

المادة الثانية والخمسون بعد المائتين:

مع مراعاة قواعد تملك غير السعوديين للعقار لكل من يدعي تملك عقار سواء كان ذلك أرضاً أو بناءً، حق طلب صك استحكام من المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها ذلك العقار.

المادة الثالثة والخمسون بعد المائتين:

يطلب صك الاستحكام باستدعاء يبين فيه نوع العقار وموقعه ومساحته وحدوده ووثيقة التملك إن وجدت.





الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
التوابع \_\_\_\_\_

#### المادة الرابعة والخمسون بعد المائتين:

قبل البدء في تنوين الإنهاء والشروع في إجراءات الإثبات لذلك على المحكمة أن تكتب إلى كل من البلدية ، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، وبالنسبة لما هو خارج المدن والقرى يكتب إلى الحرس الوطني ، ووزارة الدفاع والطيران ، ووزارة المعارف (إدارة الآثار) ، ووزارة الزراعة والمياه ، ووزارة البترول والثروة المعدنية ، ووزارة المواصلات، أو فروع تلك للوزارات والمصالح أو من يقوم مقامها في ذلك ، وغيرها من الجهات التي تصدر الأوامر بالكتابة إليها. وذلك للاستفسار عما إذا كان لديها معارضة في الإنهاء وعلى المحكمة كذلك أن تطلب النشر عن طلب الاستحكام في إحدى الصحف التي تصدر في منطقة العقار، وفي حال عدم صدور صحف في المنطقة تطلب النشر في إحدى الصحف الأكثر انتشاراً فيها. بالإضافة إلى إلصاق صور من المنشور في لوحة الإعلان على باب المحكمة والإمارة أو المحافظة أو المركز.

#### المادة الخامسة والخمسون بعد المائتين:

يجب على المحكمة علاوة على ما ذكر في المادة السابقة إذا طلب منها عمل استحكام للأرض الفضاء أن تكتب بذلك إلى المقام السامي .

#### المادة السادسة والخمسون بعد المائتين:

إذا مضى ستون يوماً على آخر الإجراءين من إيلاغ الجهات الرسمية المختصة أو النشر حسبما نصت عليه المادتان السابقتان دون معارضة فيجب إكمال إجراء الاستحكام إذا لم يكن ثم مانع شرعي أو نظامي.





#### المادة العاشرة والخمسون بعد المائتين:

يجب على المحكمة أن تتأكد من صحة مساحة العقار وأضلاعه وحدوده ، وأن يقف عليه القاضي أو من ينييه مع مهندس إن لزم الأمر ، وبعد استكمال إجراءات الإثبات الشرعي تنظم حجة الاستحكام.

#### المادة الحادية والخمسون بعد المائتين:

إذا جرت الخصومة في إحدى المحاكم على عقار ليس له حجة مسجلة فعليها أن تجري معاملة الاستحكام أثناء نظرها القضية وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة .

#### المادة الثانية والخمسون بعد المائتين:

لا يجوز إخراج حجج استحكام لأراض وأبنية منى وبقية المشاعر ، وإذا حصلت مرافعة في شيء من ذلك سواء في أصل العقار أو منفعته وأبوز أحد الطرفين مستنداً فعلى المحكمة رفع صورة ضبط المرافعة مع المستند المبرز إلى محكمة التمييز من غير تعطيل صك بما تنتهي به المرافعة.

### الفصل الثالث

#### إثبات الوفاة وحصر الورثة

#### المادة الستون بعد المائتين:

على طالب إثبات الوفاة وحصر الورثة أن يقدم إنهاء بذلك إلى المحكمة المختصة ، ويكون إنجازه مشتملاً على اسم المتوفى ، وتاريخ الوفاة ووقتها ، ومحل إقامة المتوفى ، وشهود الوفاة أو شهادة طبية بها في المناطق التي توجد فيها مراكز طبية ، وبالنسبة لحصر الورثة يشتمل على إثبات أسماء الورثة ،





الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
المواضع \_\_\_\_\_

وأهليتهم ، ونوع قرابتهم من المورث ، والشهود على ذلك للوفيات التي حدثت بعد نفاذ هذا النظام.

#### المادة الحادية والمستون بعد المائتين:

للمحكمة عند الاقتضاء أن تطلب من مقدم الإنهاء نشر طلب إثبات الوفاة وحصر الورثة في إحدى الصحف التي تصدر في منطقة المتوفى، وفي حال عدم صدور صحف في المنطقة تطلب نشره في إحدى الصحف الأكثر انتشاراً فيها، كما أن للمحكمة أن تطلب من الحاكم الإداري للمنطقة التي تقع في نطاق اختصاصها التحري عما تقدم به طالب إثبات الوفاة وحصر الورثة ويجب أن تكون الإجابات موقعة ممن يقدمها ، ومصدقة من الجهة الإدارية التي قامت بالتحري.

#### المادة الثانية والمستون بعد المائتين:

إذا رأى القاضي أن نتائج التحري غير كافية فعليه أن يحقق في الموضوع بنفسه، وبعد استكمال الإجراءات عليه إصدار حكم بالوفاة إن ثبتت ويحصر فيه الورثين مع بيان أسمائهم وصفاتهم ، وتاريخ ولانتهم طبقاً للأصول الشريعة.

#### المادة الثالثة والمستون بعد المائتين :

يكون حكم إثبات الوفاة وحصر الورثة على الوجه المذكور حجة ما لم يصدر حكم بما يخالفه.





الباب الخامس عشر  
أحكام ختامية

المادة الرابعة والمستون بعد المائتين:

يصدر وزير العدل اللوائح التنفيذية لهذا النظام.

المادة الخامسة والمستون بعد المائتين:

يلغي هذا النظام تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية الصادر بالتصديق العالي رقم ١٠٩ وتاريخ ١٣٧٢/١/٢٤هـ، كما يلغي المواد ( ٨٥، ٨٣، ٨٢، ٦٦، ٥٢ ) و ( ٨٤ فيما يخص القضايا الحقيقية ) من نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي الصادر بالتصديق العالي رقم ١٠٩ وتاريخ ١٣٧٢/١/٢٤هـ ، كما يلغي كل ما يتعارض معه من أحكام.

المادة السادسة والمستون بعد المائتين:

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد سنة من تاريخ

نشره.

